# مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠١٥**

الثلاثاء، ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيدة فيرنانديس | (الأرجنتين) |
| الأعضاء: | أذربيجان | السيد مامادياروف |
| | أستراليا | السيد كوينلان |
| | الاتحاد الروسي | السيد تشوركين |
| | باكستان | السيد مسعود خان |
| | توغو | السيد مبيو |
| | جمهورية كوريا | السيد كيم سوك |
| | رواندا | السيد غاسانا |
| | الصين | السيد وانغ مين |
| | غواتيمالا | السيد كاريرا |
| | فرنسا | السيد لاميك |
| | لكسمبرغ | السيدة لوكاس |
| | المغرب | السيد العمراني |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير مارك لايل غرانت |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة باور |

## جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة (S/2013/446)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

افتتحت الجلسة الساعة ٥٥/٩.

## الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): لما كانت هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي، بالنيابة عن المجلس، سعادة السفيرة روزماري ديكارلو، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، على عملها رئيسة لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه ٢٠١٣. وإنني لعلى ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفيرة ديكارلو وفريقها على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

وأود أيضا، بالنيابة عن المجلس، أن أرحب ترحيبا حارا بالممثلة الدائمة الجديدة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، سعادة السيدة سامانثا باور.

## إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

## التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

### رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة (S/2011/446)

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أود أن أرحب بالأمين العام، والوزراء، والممثلين الآخرين المشاركين في جلسة اليوم. إن حضورهم لتأكيد على أهمية الموضوع الذي سيتم تناوله.

بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من إثيوبيا، أرمينيا، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، البرازيل، بوتسوانا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تركيا، جزر سليمان، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، السودان، شيلي، العراق، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيجي، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، ليتوانيا، ماليزيا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، نيجيريا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أحمد فتح الله، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد خوسيه ميغيل إنسولزا، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2013/446، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة، تتضمن ورقة مفاهيم بشأن البند موضوع النظر.

كانت آخر مرة عقد فيها مجلس الأمن مناقشة من منظور واسع بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بمبادرة من جمهورية الصين الشعبية (S/PV.6257). ونتيجة للمناقشة، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2010/1)، رغم أنه أكد على أولية مجلس الأمن في ما يتعلق بصون السلم والأمن

الدوليين، إلا أنه شدد على أهمية إقامة الشراكات الفعالة. وأعرب مجلس الأمن أيضا عن عزمه النظر في اتخاذ مزيد من التدابير لتوثيق التعاون وزيادة فعاليته بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ما يتعلق بآليات الإنذار المبكر بالنزاعات ومنعها وصنع السلام وحفظه وبنائه، وضمان اتساق جهودها وتضافرها وفعاليتها الجماعية.

إن الهدف الرئيسي من مناقشة اليوم المفتوحة هو النظر في دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية واستكشاف خيارات تعزيز العلاقات الثنائية بين الأمم المتحدة وطائفة المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية.

ومن الجدير بالذكر أنه في السنوات الأخيرة، اضطلعت ترتيبات ومنظمات دون إقليمية جديدة بدور أساسي، في كل من منع نشوب الصراع وفي تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين. وطورت ترتيبات ومنظمات أخرى قدرات جديدة للعمل في مجال صون السلم والأمن الدوليين كما يتضح في عدد من عمليات حفظ السلام.

معروض على أعضاء المجلس مشروع بيان رئاسي باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في مشروع البيان. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء المجلس يوافقون على البيان، الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2013/12.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بأن كي – مون.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيسة كريستينا فرنانديز دي كيرشنر وحكومة الأرجنتين على تنظيم مناقشة اليوم الهامة.

كان لدى واضعي ميثاق الأمم المتحدة بعد نظر في توقع عالم تعمل فيه الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية معا لمنع الأزمات وإدارتها وتسويتها.

لكنه من الصعب التصوُّر أنه كان يمكنهم توقُّع الطابع المترابط للتهديدات التي نواجهها اليوم، أو مدى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

والفصل الثامن مهم اليوم كما كان دائما. فالعديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لديها تاريخ طويل من المشاركة في منع نشوب النزاعات والوساطة وفي حفظ السلام وبناء السلام. وهناك منظمات أخرى أصبحت أكثر نشاطا في هذه المجالات. وبصفتي أمينا عاما، شهدت بشكل مباشر قيمة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عبْر العالم.

ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لدينا تاريخ طويل من الشراكة، بما يشمل نشر بعثات مشترَكة مع منظمة الدول الأمريكية. ونحن اليوم نعمل معا في عدة مجالات من الوساطة والحوار إلى مكافحة الاتجار غير المشروع. وإنني أرحب بنشوء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وبمساهماتهما في السلام والأمن والتنمية المستدامة على السواء في القارة. وقد سُررت بالمشاركة في الاجتماع العام السابع للأمم المتحدة والجماعة الكاريبية في الشهر الماضي، لمناقشة سبُل معالجة تغيُّر المناخ والتنمية المستدامة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وفي أفريقيا، نحن على تعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية دون الإقليمية. ومن خلال جهودنا المشترَكة لحفظ السلام والوساطة في دارفور، يبقى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ملتزمَين بتيسير تسوية شاملة وجامعة للنزاع. وفي الصومال، عملنا يدا بيد مع بعثة الاتحاد الأفريقي

هناك وساعدنا الشركاء الصوماليين في الإنجاز الناجح لمرحلة انتقالية سياسية استغرقت ثماني سنوات.

وكان التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي أساسيا لاستجابتنا في كوت ديفوار ومحوريا لجهودنا في مالي. وهنا، أرسى الانتشار المبكّر لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، مصحوبا بجهود الوساطة في الشمال بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الأسس للعملية السلمية. وإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة – مدعوما من ١١ زعيما أفريقيا، ومن الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأمم المتحدة – يشكل الفرصة المثلى منذ سنوات لإحلال سلام دائم.

وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعمل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لدعم عمليات سياسية شاملة في تونس وليبيا واليمن. وما برحنا نسعى إلى حل سياسي للأزمة في سوريا، بما يشمل إيفاد مبعوثنا المشترك، السيد الاخضر الإبراهيمي.

وتتواصل المشاورات المشترَكة المنتظمة بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا لإيجاد فرص هامة للتعاون المتبادل، بما يشمل تعزيز بناء السلام والمصالحة والإصلاح السياسي في ميانمار، والدبلوماسية الوقائية في ميندناو.

كما أننا نعمل بالتعاون الوثيق مع شركائنا الأوروبيين. فالتعاون مع الاتحاد الأوروبي واسع النطاق جغرافيا وموضوعيا. وفي السنوات الأخيرة، عزَّزنا هذا التعاون في الشرق الأوسط والصومال ومالي وأماكن أخرى. فالاتحاد الأوروبي يتصدّر أعمال الأمم المتحدة في الوساطة، وقد يسَّر مؤخرا اتفاقا تاريخيا بين بريشتينا وبلغراد. وأقمنا شراكة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز حقوق الإنسان، وبناء الثقة، ومكافحة الإرهاب ونزع السلاح في جنوب شرق أوروبا، والقوقاز وآسيا الوسطى.

وإننا طبعا نواجه تحديات أحيانا في عملنا معا. فليس لدى منظماتنا دائما النهج ذاته حيال أزمة ما. وولاياتنا وعضوياتنا المتنوعة يمكن أن تؤدي إلى منظورات مختلفة. وهذه المناقشة فرصة محبَّذة لاستكشاف طبيعة تلك التحديات والنظر في كيفية تحسين التعاون. وإنني أؤمن إيمانا راسخا بالقيمة المتضافرة لنقاط قوة كل منا. فلدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية معرفة واسعة، ورؤى متميّزة وشبكات محلية متماسكة. وهذه عناصر أساسية للوساطة، وتخطيط عملية حفظ السلام أو مساعدة أحد البلدان في بناء سلام دائم.

وتُضيف الأمم المتحدة إلى هذه المعادلة عضويتها وشرعيتها العالميّتَين، وخبرتها الطويلة وقدرتها التنفيذية في مجال السلام والأمن الدوليين. ومن خلال مبادرات محددة، نستفيد من مَواطن قوتنا الجماعية. وقد استحدثنا في بعض الحالات اتفاقات شراكة رسمية وخطط عمل توجِّه تعاوننا اليومي. وتبادل الأفكار بين الموظفين أوجد شبكات تساعدنا على الاستجابة للحالات الميدانية الناشئة. وقد مكّننا القيام بالوساطات المشترَكة والتدريب وبناء الثقة من إرساء تفاهم مشترَك وتشكيل جبهة موحَّدة.

لكنّ هناك دائما مجالا للتحسين. فنحن أفضل في تبادل المعلومات والتحليل بشأن الأزمات التي تلوح بوادرها، لكن علينا أن نجتهد في العمل بشأن الاستجابة السريعة والوقاية الطويلة الأجل. وعلينا أن نستفيد من دروس تعاوننا لإجراء ترتيبات شراكة أكثر ابتكارا ومرونة، تستند إلى نقاط القوة لدى كل منا. ولنفكّر أيضا في كيفية توسيع التعاون والحوار مع مجموعة أوسع من المنظمات في السعي إلى تحقيق السلام

والأمن الدوليين. ولا يمكننا تحقيق تطلعاتنا المشترَكة إلى عالم أكثر سلاما إلا من خلال التعاون.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، والرئيس الحالي لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

**السيد رودريغيث باريا** (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أودّ في البداية أن أشكركم، سيدتي، وأشكر حكومة جمهورية الأرجنتين على الدعوة الموجَّهة إلى جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تتشرّف كوبا برئاستها، للمشاركة للمرة الأولى في مناقشة لمجلس الأمن.

لقد تغيَّر تاريخ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فبعد مائتي عام على استقلالنا، نجد أنّ فكرتَي ”أمة الجمهوريات“ و ”أمريكتنا“ اللتين تطلّع إليهما كل من بوليفار ومارتي آخذتان في التبلور. لذا، فقد قرَّر رؤساء الدول والحكومات في إعلان كراكاس أنّه،

> ”عملا بالولاية الأصلية لمحررينا، يتعيّن على جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تمضي قدُما في عملية التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، استنادا إلى توازن حكيم بين وحدة شعوبنا وتنوّعها، بحيث يمكن لآلية التكامل الإقليمي أن تصبح المجال المثالي للتعبير عن تنوعنا الثقافي الغني، والمنتدى أيضا لتأكيد هوية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتاريخنا المشترَك ونضالاتنا المستمرة من أجل العدالة والحرية“.

كما اتفقوا على أنه،

> ”إقرارا بحقّ كل أمة في أن تبني بحرية وسلام نظامها السياسي والاقتصادي الخاص بها، في إطار المؤسسات المقابلة وفقا للولاية ذات السيادة لشعبها، فإنّ عمليات الحوار وتبادل الآراء والتفاوض السياسي التي تجريها
>
> جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يجب أن تتواصل مع مراعاة القيم والمبادئ المشترَكة التالية: احترام القانون الدولي، التسوية السلمية للنزاعات، حظر استخدام القوة والتهديد باستخدامها، احترام الحق في تقرير المصير، احترام السيادة والسلامة الإقليمية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل بلد وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وتعزيزهما“.

لقد قررت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي السير صفا واحدا، على غرار الفضة في أعماق جبال الأنديز. فقد جهَّزنا أنفسنا بمؤسسات تتيح لنا أن نعزز وحدتنا في إطار تنوّعنا، وأن نتكامل ونتعاون، وأن نناقش فيما بيننا المسائل التي تعنينا، وأن نتضامن معا لحلّ المشاكل المُلحّة التي ما انفكت تُثقِل كاهل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

نعتزم تطوير أنفسنا والعيش في سلام وحماية كرامتنا الإنسانية والحفاظ على ثقافتنا وإثرائها.

نهنئ أنفسنا على توصل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى وجهات نظر مشتركة في مجالات من قبيل التنمية الاجتماعية والتعليم والصحة والبيئة والطاقة والتمويل، من بين امور أخرى، والآن نحن على استعداد للعمل معا في مجالات التعاون، ونزع السلاح، ومكافحة الفساد، والزراعة، والعلم والتكنولوجيا.

أقف إجلالا لذكرى الرئيس هوغو تشافيز فرياس، أحد المؤسسين والبناة الرئيسيين في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إنني أشعر بوجوده بين ظهرانينا.

لدى تأسيس جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أكد من جديد رؤساء دولنا وحكوماتنا ”التزامنا ببناء نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا وانسجاما يستند إلى احترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المساواة بين الدول في السيادة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، واحترام السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول“. وقد أكدوا من جديد التزامنا بالذود عن سيادة وحق أي دولة في إنشاء نظامها السياسي الخاص بها، دون التعرض لأي تهديدات أو اعتداء أو تدابير قسرية انفرادية، وفي بيئة يسودها السلام والاستقرار والعدالة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وأعربوا عن اقتناعهم بأن الوحدة والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي متطلب أساسي لكي تواجه بنجاح المنطقة التحديات الماثلة أمامنا. وقرروا تعزيز توحيد كلمة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مناقشة المسائل المبدئية وتوحيد مواقف المنطقة بشأن الاحداث العالمية ذات الصلة التي تُطرح في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية وفي الحوار مع المناطق والبلدان الأخرى.

بصورة مماثلة، أكدوا من جديد أن الجماعة تشكل آلية هامة للترويج لمصالح البلدان النامية في المنظمات المتعددة الأطراف من أجل تعزيز قدراتنا على الاستجابة بشكل منسق لتحديات عالم يشهد تحولا اقتصاديا وسياسيا عميقا، وأعربوا عن التزامهم بتعضيد مركز الجماعة لإبراز مصالح وشواغل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية ذات الطابع الدولي والتقريب بين المواقف والتنسيق فيما بين بلداننا، كلما كان ذلك ممكنا، في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية ذات النطاق العالمي. وفي ذلك الصدد، ننوه بجهود الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الجماعة لدى الأمم المتحدة، الذين وافقوا على اتباع آلية داخلية تحقق مشاركة منسقة في المناقشات داخل اللجان المختلفة التي يُطرح فيها موقف توافقي. ونتيجة لذلك، نلتزم بتعزيز جهود التنسيق في مقر الأمم المتحدة، بما في ذلك تشجيع المبادرات المشتركة المتعلقة بالقضايا التي تهم المنطقة.

وفي مناسبات عدة طرحت الجماعة امام الأمم المتحدة رؤيتها المشتركة لبعض التحديات الرئيسية التي تواجه صون السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب الصراعات.

فيما يتصل بالجهود الحالية المبذولة في ميدان عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تعتقد الجماعة أنها بهدف تحقيق الاستقرار في الاجل الطويل ومنع تكرر الصراعات، من الضروري تعزيز وجود استراتيجي وشامل ومنسق للأمم المتحدة في الميدان، ليس فقط في مناطق حفظ السلام، وهو وجود ضروري، بل أيضا بتعزيز المؤسسات الوطنية والنهوض بإعادة البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الصراع. وفي ذلك الصدد، تحض الجماعة على تحقيق درجة أكبر من التفاعل والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء وفي جميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة. إذ أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تضطلع بدور جوهري وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، تقر الجماعة بشكل خاصة بمساهمة الاتحاد الأفريقي الذي اثبت بأنه مجدٍ للغاية في بعض عمليات حفظ السلام حيث يكمل تعاونه جهود الأمم المتحدة.

تكرر الجماعة بأنه لا يوجد سلام دائم من دون تحقيق التنمية واستئصال شأفة الفقر والجوع والاجحاف. ذلك المبدأ جوهري للتضامن والتعاون فيما بين البلدان الأعضاء في الجماعة نحو الدولة الشقيقة هايتي – وهي بلد قام بدور بطولي في استقلال بلدان المنطقة وما برح يلهم جهودنا الراهنة في التكامل. وبينما تقر الجماعة بالدور الأساسي لوجود المنظمة

في هايتي من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وجهود المجتمع الدولي في دعم هايتي، تؤكد من جديد أن تلك الجهود ستكون فعالة ما دامت جزءا من مشروع مستدام طويل الاجل تحت قيادة وتوجيه حكومة هايتي مع الاحترام الكامل لسيادتها.

لقد حان الوقت للمنطقة لكي تساهم في توازن العالم وذلك بفضل ما لديها من قوة تستمدها من سكانها البالغ تعدادهم نحو ٦٠٠ مليون نسمة الذين يسعون إلى الحصول على تكافؤ الفرص، وبفضل مواردها الطبيعية الوفيرة التي سنمارس عليها سيادتنا بصورة دائمة، وبفضل قدراتها الاقتصادية، حتى في ظروف تكتنفها أزمة اقتصادية عالمية، وثقافتها المتأصلة وتصميم شعوبها الراسخ على إحلال السلم وتحقيق التنمية والعدالة والتقدم.

مما يبعث على الارتياح أن بلدانا ومنظمات عديدة وجدت في الجماعة محاورا مفيدا مع أمريكا اللاتينية منطقة البحر الكاريبي.

يسرنا أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قادرة على المشاركة في هذه المناقشة لمجلس الأمن. وقد بدأت الجماعة بالفعل في الظهور امام الأمم لمتحدة بوصفها قوة متحدة. أما مواقفنا المشتركة بشأن مواضيع عديدة تستأثر باهتمام المجتمع الدولي فإنها تشهد على قدراتنا.

في القمة الأولى للجماعة، جددنا إلتزام بلداننا بالتعددية وبالإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة واضفاء الطابع الديمقراطي على منتديات صنع القرار الدولية، وبخاصة مجلس الأمن.

إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام وخالية من الأسلحة النووية. وقد اتخذت الجماعة موقفا إجماعيا فيما يتعلق ببعض المواضيع البعيدة المدى بشأن جدول الأعمال الدولي، على سبيل المثال، من قبيل لمطالبة المشروعة للأرجنتين في النزاع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس – واليوم بمناسبة ذكرى قصف هيروشيما – بشأن ما يسمى بنزع السلاح النووي.

أما فيما يتعلق بكوبا التي لا تزال تناضل، فلن أقول شيئا بهذه المناسبة التي أتكلم فيها بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

علينا الآن أن نمضي قدما. فلا يجوز لأي خلاف أن يثنينا. فلنظل متحدين. ويجب ألا ندع شيئا يمنعنا من الوفاء بتركة محرري أرضنا الأمريكية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تكيدا أليمو، الممثل الدائم لأثيوبيا لدى الأمم المتحدة الذي سيتكلم بالنيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي.

**السيد تيكيدا** (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري للأرجنتين على تنظيم هذه المناقشة، وعلى مذكرتها المفاهيمية (S/2013/446، المرفق). وعلى تمكين الاتحاد الأفريقي من المشاركة في هذه الجلسة الهامة. كذلك نقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام.

وفي رأينا أن هذه المناقشة تأتي في وقتها الصحيح، حيث تقوم أفريقيا بجهود جبارة على الصعيدين القاري ودون الإقليمي لمعالجة الضعف في مجال السلم والأمن الذي ما برحت القارة تواجهه. وقد يسر لذلك استراتيجية محددة جيدا احتضنها هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وهي مبادرة أخذ زمامها الاتحاد الأفريقي بالاضافة إلى اتخاذه خطوات أخرى إيجابية وابتكارية في مجالات حقوق الانسان، والحكم وحماية النظام الدستوري، كل ذلك يبين مدى أهمية تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي.

ويلزم التأكيد على ذلك، وبصورة أكبر خلال العام حينما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي.

ونحن في الاتحاد الأفريقي على اقتناع مطلق بأن التعاون القائم على المبادئ والمتسق والثابت بين الأمم المتحدة، من ناحية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من الناحية الاخرى، أمر لا غنى عنه لصون السلام والأمن الدوليين. ونلاحظ مع التقدير انه، خلال الاعوام القليلة الماضية، قطعت خطوات واسعة هامة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وإعادة الاعمار بعد انتهاء النزاع. وذلك يتفق فعلا مع الهدف الأساسي لجدول اعمال الاتحاد الأفريقي المتعلق بتحقيق السلام والأمن، وهو انشاء زخم تمكيني لتحقيق المزيد من التكامل والسلام والازدهار في أفريقيا.

وفي ذلك الصدد، يشكل التوقيع على اتفاق السلام الشامل في السودان وتنفيذه ونشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال نماذج توضيحية للتعاون القائم على اساس المرونة والاستخدام الامثل للميزات النسبية للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بالإضافة إلى الأمم المتحدة في استراتيجيات منع نشوب النزاعات والقيام بأعمال الوساطة الفعالة وحفظ السلام وبعثات دعم السلام وبناء السلام.

ويصبح جليا للعيان أن تحقيق النجاح، بل احراز تقدم محدود، في صون السلام والأمن الدوليين والإقليميين يتطلب التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في سياق الفصل الثامن، اتساقا مع المسؤولية الاولية التي يتحملها مجلس الأمن عن ضمان السلام والأمن الدوليين.

وينبغي الاعراب بكل صدق عن أنه فيما احرز الكثير من التقدم في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لكفالة استخدام الميزة النسبية لكلتا المنظمتين بصورة مثلى. وما كان للأمين العام أن يعبر بصورة افضل مما أورده في عام ٢٠١٠ في تقريره المرحلي عن دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي، الذي قال فيه :

> ”تتطلب التحديات المعقدة في عالم اليوم تفسيرا متجددا ومتطورا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة“ (S/2010/514، الفقرة ٥٤). كما اكد مجددا في التقرير نفسه على ”ضرورة قيام مجلس الأمن بتفصيل رؤيته لهذه الشراكة الاستراتيجية“ (المصدر نفسه، الفقرة ٥٥). واضاف ”يستتبع ذلك طرح توقعات واضحة المعالم لدور المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، بما يسهم في تمكين الأمانة العامة من أن تكون قادرة على المساعدة في تحقيق تلك الرؤية“ (المصدر نفسه). وكما قال ممثل احد الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن في بداية العام الماضي، ”إن الأمم المتحدة بحاجة إلى أن يكون الاتحاد الأفريقي قوياً والاتحاد الأفريقي بحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة قوية“ (S/PV.6702، صفحة ٢٠).

وسيكون كافيا التركيز على المجالين حيث هناك حاجة إلى المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية، فيما يتعلق بهما قد تسهل رؤية مجلس الأمن بشأنهما احراز التقدم. وتنطوي المسألة الأولى على القضية الدائمة المتعلقة بوفير التمويل الثابت والمستدام والمتحلي بروح المرونة لبعثات دعم السلام، التي يأذن بها مجلس الأمن. ومن المؤكد أنه احرز بعض التقدم في هذا المجال على نحو ما يمكن أن نراه في التحسن الكبير في الترتيب لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال فيما يتعلق بمجموعة عناصر الدعم اللوجستي، التي تمول حاليا من الأنصبة المقررة. ولكن هذا لا يزال مختلفا اختلافا شديد عن ما اقترحه قبل اعوام قليلة الفريق

المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بطرائق دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام.

بل إن الأمين العام كان أكثر تجاوبا بشأن هذه النقطة حين قال مرة اخرى في التقرير المذكور آنفا إن ”مجموعة إجراءات دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يجب أن تكون مماثلة للدعم المقدم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وانه ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التكافؤ بين معدلات السداد لأفراد الوحدات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولأفراد الوحدات في بعثات الأمم المتحدة (المرجع المذكور، الفقرة ٦١).

ولكن ضرورة زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية ينبغي الا ينظر اليها من وجهة النظر المتعلقة بالتمويل وحدها، مهما بلغ ذلك الجانب من الاهمية. ولا تقلأهمية الحاجة إلى التشاور والتنسيق الفعال بين المنظمتين. وثمة مجال للتحسن في هذا المجال، بالرغم من أنه فيما يتعلق بالتفاعلات الرسمية بشأن مسألة السلام والأمن، يمكن اعتبار أن الاتحاد الأفريقي ومجلسه للسلام والأمن يشغلان موقعا متميزا، إلى حد كبير لكون المسائل المعروضة على المجلس مسائل أفريقية.

ومن البديهي أن الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية في موقف افضل فيما يتعلق بالقرب الجغرافي والالمام السياسي والثقافي بالظروف المحلية والتجارب المشتركة، وهي بالغة الاهمية لإحداث فرق حقيقي في احلال السلام. ومن هنا، وبدون الاخلال بالولاية العالمية للمجلس في صون السلام والأمن العالميين، سيكون العمل المتسم بالحكمة هو رفع مستوى التشاور بين المنظمتين بصورة أكثر موضوعية. وفي هذا الصدد، فإن المطلوب بذل المزيد من الجهود لضمان زيادة فعالية التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال التخطيط المشترك والتقييم المشترك لعمليات السلام في القارة. ولا بد أن تسترشد هذه الجهود بالاحترام الحقيقي للقوة التي يمكن تمثلها أي من المنظمتين في أي حالة بعينها، على اساس تقسيم العمل المتفق عليه بصورة متبادلة الذي يركز على احراز النتائج.

إن الولاية المسندة إلى مجلس الأمن واضحة. فهو الهيئة التي تتحمل المسؤولية الاولية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولكن ينبغي الا يكون من العسير للغاية تطبيق الفصل الثامن للميثاق بمرونة وحكمة، بهدف التصدي لتحد مشترك.

والواقع أن النتائج المحرزة في السودان والصومال والشواغل الأمنية الإقليمية الاخرى تبين العمل الذي يمكن انجازه في هذا الصدد.

ولذلك، نود أن نؤكد على الحاجة بنفس الروح التي تتحلي بها الأمم المتحدة إلى تكثيف تلك المبادرات الإقليمية والى تسريع الجهود الرامية إلى تنفيذ البرنامج العشري المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبناء القدرات من أجل الاتحاد الأفريقي. كما أن المطلوب بذل المزيد من الجهود للتشغيل الكامل للمنظومة القارية للسلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك القوة الاحتياطية والنظام القاري للإنذار المبكر.

وفضلا عن ذلك، فإن تعزيز التعاون بين المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المشاورات السنوية، يتسم بالأهمية الحيوية لبلوغ تلك الاهداف. ومن آرائنا المدروسة أنه ينبغي أن تسفر هذه الاجتماعات عن مبادرة عملية المنحى وملموسة لإقامة الشراكات حين معالجة المسائل المحددة ذات المصلحة والاهتمام المشترك. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضا اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز التنسيق على مستوى السياسات بين المنظمتين، ليس لتجنب تضارب المبادرات فحسب بل أيضا لتجنب ازدواجية الجهود.

وعلى المستوى التشغيلي، يلزم أن تكفل الامانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي تكاملية جهودهما. فتعزيز جهود الاتحاد الأفريقي وقدراته المؤسسية للتخطيط بفعالية لعمليات حفظ السلام ونشرها وادارتها يصب في مصلحة كلا الكيانين. ومن المحتم لكل هذا أن يجعل الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات مغزى ومثمرة بصورة أكبر. ونؤمن بأن هناك مجالا في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للمضي في هذا الاتجاه.

بيد أن افضل نوايانا ستكون بلا قيمة اذا عجزنا عن توفير التمويل الكافي والمتسم بالمرونة والثابت لبعثات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. كما أن الاتحاد الأفريقي مصمم على بذل قصارى جهده في هذا المجال.

أشار الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته الذي عقده مؤخرا في أديس أبابا في أيار/مايو إلى ”الحاجة إلى زيادة التمويل من داخل القارة لتأكيد ملكية أفريقيا وقيادتها، فضلا عن التحدي الذي تواجهه في بناء شراكة مبتكرة ومرنة مع الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة“. كما قرر أيضا القيام بالمزيد فيما يتعلق بتعزيز قدرة أفريقيا على الاستجابة الفورية للأزمات.

وفي الختام، رأينا المدروس أنه جرى القيام بالكثير من أجل ضمان قدر أكبر من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. إن أفريقيا مستعدة لهذا التعاون لأن من مصلحتها القيام بذلك. لا شك أن هذا التعاون يصب أيضا في مصلحة المجتمع الدولي.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ايدا ريفاس فرانشيني، وزيرة خارجية بيرو، التي ستتكلم بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

**السيدة ريفاس فرانشيني** (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية الذي تتشرف بيرو برئاسته، أن أتقدم بالتهنئة إلى جمهورية الأرجنتين، وبشكل خاص الرئيسة كريستينا فرناندیس، على توليها رئاسة مجلس الأمن، وهي مناسبة ميمونة لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية ككل. ونتمنى لهما كل التوفيق والنجاح في الاضطلاع بهذه المسؤولية الجسيمة، التي سوف نتابعها بأعلى قدر من التوقعات. وأود أيضا أن أعرب عن أحر تمانئي لك، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة، وكذلك الإعراب لكم عن شكري لدعوتي للمشاركة، مما يتيح لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية، باعتبارها هيئة إقليمية، مخاطبة المجلس للمرة الأولى.

وأود، في البداية، أن أؤكد أن عملية تكاملنا في أمريكا الجنوبية تستند إلى الركيزتين الأساسيتين، السلام والديمقراطية.

إن أمريكا الجنوبية منطقة حيث يمكننا القول إنه لا توجد صراعات بين الدول تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولا حالات عنف شديد. ومع ذلك، فإن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية تدرك أنه يتعين الحفاظ على السلام والأمن بشكل دائم. وجميع الأمريكيين الجنوبيين على اقتناع تام بأن أفضل طريقة لتحقيق ذلك تتمثل في السعي لتحقيق التكامل على أساس احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، الذي هدفه الرئيسي التنمية مع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، والتعزيز اليومي للديمقراطية والاحترام الكامل للحريات والحقوق الأساسية.

تتسق أنشطة الاتحاد ومعاهدته التأسيسية تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعترف بالدور الأساسي الذي يخوله الميثاق لمجلس الأمن فيما يتعلق بالمهمة الصعبة المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ويقر الإتحاد أيضا بالدور المكمل الذي تضطلع به الهيئات الإقليمية في هذا

الصدد. وبالمثل، يعلق الاتحاد أهمية خاصة على احترام المبدأ الأساسي المتمثل في سيادة الدول. وأعضاؤنا مقتنعون بالحاجة إلى استقلال الهيئات الإقليمية عن الدول والهيئات الأجنبية، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية.

فيما يخص الاضطلاع بالمسؤوليات التي تقع على عاتق المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، يكرر الاتحاد الحاجة إلى مثل هذه المنظمات من أجل إقامة تعاون وثيق مع الأمم المتحدة، فضلا عن قنوات تواصل سلس مع مجلس الأمن بشأن الأنشطة المضطلع بها أو التي تتوخاها تلك المنظمات في مجال صيانة السلم والأمن وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

أنشئ الاتحاد باعتباره هيئة سياسية مميزة بالمقارنة بالمنتديات الإقليمية الأخرى. كما أنه يضطلع بدور هام في منع الصراعات وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات من أي نوع، التي يمكن أن تنشأ في المنطقة. لذلك، أولا وقبل كل شيء، نحن في أمريكا الجنوبية نؤمن بإيجاد حلول داخل إقليمنا فيما بيننا.

منذ إنشاء الاتحاد في عام ٢٠٠٨، أدار الإتحاد نفسه بما يتفق تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومع السلام بوصفه غرضه الأسمى ويمثل تطلعات جميع شعوبه، والحفاظ عليه لكونه العنصر الرئيسي لرؤيتنا الاستراتيجية للتكامل في أمريكا الجنوبية. تعتبر دول أمريكا الجنوبية التكامل عملية موازية تنسجم مع تعزيز التعددية وتشجيع الاحترام الكامل للقانون الدولي، في عالم تسوده المساواة في السيادة بين الدول وثقافة السلام ويستبعد فيه استخدام القوة والوسائل غير المشروعة للدفاع، بما في ذلك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وبالتالي يتمثل أحد التحديات التي تواجه الاتحاد في تعزيز نزع السلاح الكامل حتى تكون المنطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وهو وضع يتعين على جميع الدول احترامه، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، على النحو الذي حددته معاهدة تلاتيلولكو وبروتوكولها الثاني.

بما أن أمريكا الجنوبية منطقة تدعو إلى إحلال السلام، ترمي جهود الاتحاد إلى بناء روابط تهدف إلى تعزيز التعاون وبناء الثقة بين الدول. وتحقيقا لهذه الغاية، يضم هيكل الاتحاد هيئة محددة للتشاور والتعاون والتنسيق في مجال الدفاع، وهي مجلس أمريكا الجنوبية للدفاع، الذي هو بمثابة منتدى للتعاون الدولي والمنظمات الحكومية الدولية يحترم التنوع ويسعى للحوار وتحقيق هوية مشتركة فيما يخص الدفاع. وتمكن خلال فترة وجوده القصيرة من تقديم مساهمات فعالة في تحقيق الاستقرار الإقليمي وقضية السلام. وليس له غرض هجومي، وليس مشكلا لمواجهة تهديدات أو أعداء خارجيين. وتشمل المجالات الرئيسية لأنشطته تبادل الدروس المستفادة في مجال التسوية السلمية للمنازعات؛ والإنذار المبكر فيما يخص الصراعات؛ والاضطلاع بأنشطة إنسانية؛ ووضع تدابير لبناء الثقة، وتطوير مختلف أشكال التعاون من أجل نقل التكنولوجيا، وتطوير القدرات المؤسسية والموارد البشرية في مجال الدفاع؛ والاستجابة الفورية للكوارث الطبيعية.

اعتمدنا في عام ٢٠٠١، لأول مرة في تاريخ أمريكا الجنوبية، سجلا لنفقات الدفاع، يتضمن أسلوبا محددا للمنطقة. إننا نحرز تقدما بشأن المخزونات العسكرية في أمريكا الجنوبية، التي تضع في مرحلتها التجريبية صيغة أمريكا الجنوبية للمخزونات العسكرية. ونحن أيضا بصدد وضع دليل للتصنيف المنهجي والفعال للإجراءات الخاصة بتنفيذ تدابير الثقة وبناء الأمن. ونحن نعتقد أن تلك السجلات مكملة لتلك التي تحتفظ بها الأمم المتحدة وهي تتيح تبادل المعلومات التي تتلافى الازدواجية. في ذلك الصدد، من مصلحتنا المشتركة تعاون الأمم المتحدة والاتحاد من أجل زيادة تعزيز الثقة والأمن.

في مجال آخر من النشاط، تشارك بلداننا بعزم في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، لواء سيمون بوليفار لتقديم المساعدة والمعونة الإنسانية والبعثات الأخرى المماثلة في مناطق أخرى من العالم. ويتيح لنا ذلك فرصة لإجراء تبادل خبرات مثمر والإسهام في التنمية.

وتوضح حالة هايتي أيضا التزام الاتحاد بقضية التضامن الإقليمي فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها حكومة هايتي والمجتمع لتوطيد الاستقرار وتعزيز المؤسسات، وبذل جهود لإعادة الإعمار وتحقيق التنمية المستدامة مع العدالة الاجتماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأ الإتحاد أمانة تقنية دائمة في هايتي وأنشأ صندوقا للتضامن تسهم فيه دوله الأعضاء.

في منطقتنا، يؤكد الاتحاد من جديد دعمه الكامل لعملية السلام بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. وهذه فرصة تاريخية، تعززها بيئة من التعاون والحوار تسود أمريكا الجنوبية. ومن المهم التأكيد على الدعم المقدم من بلدان مختلفة في المنطقة لهذه العملية، ولا سيما فنزويلا وشيلي وكوبا. سيكون لنجاح عملية السلام، استنادا إلى قوة المؤسسات الديمقراطية التي نشترك فيها، أهمية بعيدة المدى لكولومبيا ومنطقة أمريكا الجنوبية بأكملها، مما يسمح لنا بالتركيز بشكل متزايد على التنمية.

تمثلت الخطوة الهامة في إعادة تأكيد التزامنا بالسلام والديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الاعتماد الإجماعي من قبل ممثلي منطقتنا لإعلان ليما خلال مؤتمر القمة السادس لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية، الذي عقد في ليما، في بيرو، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الذي يشير إلى أمريكا الجنوبية بوصفها منطقة للسلام. وأعربت الدول الأعضاء في الاتحاد عن عزمها الراسخ على الحفاظ على أمريكا الجنوبية كمنطقة للسلام وتقديم الدعم الكامل لذلك الهدف من خلال التعاونين الإقليمي والثنائي.

إن إنشاء منطقة السلام، على النحو الوارد في هذا الإعلان الهام، يعكس احترام أعضاء الإتحاد ”لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك المعاهدات الدولية التي نحن طرف فيها وميثاق الأمم المتحدة. إننا نؤكد، على وجه الخصوص، التزام دولنا باستخدام الوسائل السلمية لتسوية المنازعات والامتناع عن التهديد أو استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لدولة أخرى.

يؤكد إعلان أمريكا الجنوبية منطقة سلام أيضا هدف بناء الثقة وتعزيز إجراءات الأمن والإنفاذ من خلال عمل ملموس بشكل شفاف فيما يتعلق بالإنفاق العسكري. ويشمل الإعلان الذي اعتمد في ليما أيضا تعزيز الجهود المبذولة لجعل أمريكا الجنوبية منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد في سياق التزامات الدول الأطراف بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والجهود الثنائية التي تركز على ذلك بالمثل. كما يدعو لمواصلة المفاوضات في إطار مجلس دفاع أمريكا الجنوبية، من أجل إبرام بروتوكول السلام والأمن والتعاون، الذي جاء بمبادرة قدمتها بيرو، ونتج تعقيده عن التفكير الدقيق والتقدم التدريجي الذي تحقق في الجهود الرامية إلى تحقيق أهدافه الطموحة.

وتناول الاتحاد أيضا في مؤتمر القمة العادي السادس في ليما مكافحة الإرهاب من خلال اعتماد بيان خاص لدعم مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقد كررت دول أمريكا الجنوبية من خلال البيان، ذكر إدانتها القوية لهذه الآفة بوصفها عملا إجراميا لا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبوه، وذلك لانه يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والمؤسسات والقيم الديمقراطية. وأكدت مجددا استعدادها لتعزيز التشريعات المحلية واتخاذ مزيد من الخطوات لمنع الأنشطة والأعمال

الإرهابية التي تحرض على الإرهاب أو تشجعه، وأعربت عن التزامها بمنع حركة الإرهابيين عبر الحدود.

قبل الختام، أود بإيجاز، بصفتي وزيرة خارجية جمهورية بيرو، تأكيد التزام بلدي طويل الأمد بالسلام واحترام القانون الدولي والوفاء بالتزاماته الدولية، فضلا عن التزامه بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويرجع إسهام بيرو في إحلال السلام والأمن الدوليين، والتعاون الإقليمي إلى بدايات الجمهورية. في ذلك الوقت، شاركنا أيضا في إنشاء الأمم المتحدة، التي هي نفسها المحفل الأكثر عالمية الذي دافعت فيه بيرو بحزم عن دعائم السلام.

أشكركم مرة أخرى، سيدتي، بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، على دعوتكم للمشاركة في هذا المناقشة الهامة، التي تعكس اعتراف المجلس الهام بعمل منظمتنا الإقليمية الجنوب أمريكية، فيما يخص الإسهام في إحلال السلام والأمن الدوليين، ولا سيما ضمان الظروف المواتية لتعزيز وصون السلم في أمريكا الجنوبية.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيدة فرانشيني على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أحمد فتح الله، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

**السيد فتح الله**: السيدة كريستينا فرناندیس رئيسة جمهورية الأرجنتين؛ السيد بأن كي مون أمين عام الأمم المتحدة، أود في مستهل كلمتي أن أتوجه بالتهنئة لجمهورية الأرجنتين على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أتوجه بالشكر والتقدير على المبادرة لعقد هذا الاجتماع رفيع المستوى لمجلس الأمن لمناقشة مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. وإذا كان تعاون جامعة الدول العربية مع الأمم المتحدة يرجع تاريخه كما نعلم جميعا إلى عام ١٩٨١ طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٦/٢٤، فإنه من الأهمية الآن دعم هذا التعاون ومراعاة التطورات في منطقة الشرق الأوسط في الأعوام الأخيرة، وما نتج عن بعضها من العديد من المشاكل الإنسانية التي يؤدي استمرارها إلى تهديد السلم والأمن الدوليين.

يتطلب ذلك تطوير سبل التعاون بين المنظمتين في مجالات تقديم المساعدات الإنسانية؛ ومواجهة معاناة اللاجئين والمتضررين من الحروب والمنازعات والكوارث الطبيعية؛ وفي مجالات بناء السلام ومساعدة الدول على إعادة بناء قدراتها ومؤسساتها المدنية في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمات، وهي المراحل الهشة التي لو لم يتم تقديم الدعم فيها بشكل فعلي، تكون عرضة للانزلاق مرة أخرى إلى المزيد من النزاعات.

وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى أن جامعة الدول العربية قد أصدرت العديد من القرارات التي تناشد مجلس الأمن الاضطلاع بمهامه ودوره المنوط به في مسائل حفظ السلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بعدد من قضايا منطقتنا في الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن أود أن أؤكد أن جامعة الدول العربية تؤمن أن إحدى أهم الدعائم التي يقوم عليها الأمن والسلم الدوليان هي من جهة مصداقية وفعالية مجلس الأمن والتنفيذ الكامل والصادق والدقيق لقرارات الشرعية الدولية الصادرة عنه والعديد منها متعلق بمنطقتنا وهي قرارات طال الأمد في عدم تنفيذها ويرجع بعضها لأكثر من خمسين عاما مضت على غرار القضية الفلسطينية، فاستمرار عدم تنفيذ تلك القرارات هو أحد الأسباب الرئيسية للتوتر وعدم الاستقرار إقليميا ودوليا.

ومن جهة أخرى، فإن عدم تمكن مجلس الأمن من إصدار قرارات رغم علمه التام بأن ما يجري في بعض مناطق العالم وعلى رأسها الشرق الأوسط يهدد السلم والأمن الدوليين، يعبر عن أهمية تغيير هذا التوجه الخلافي بين أعضاء المجلس

والنظر بطريقة أكثر جدية لقرارات المنظمات الإقليمية، وأخص بالذكر هنا جامعة الدول العربية في ضوء ما يفرضه الفصل الثامن من الميثاق من التعاون بينها وبين الأمم المتحدة.

وأؤكد مرة أخرى أن هذه المبادرة تأتي ترسيخا للمبدأ الهام الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثامن، والذي شجع التنظيمات الإقليمية على معالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين وعلى قيام مجلس الأمن بالعمل مع تلك المنظمات فيما يخص إيجاد حلول سلمية للمنازعات.

فالمستجدات والأوضاع العالمية المتغيرة والمتلاحقة والأزمات والصراعات الدولية والإقليمية الطاحنة تحتم تقديم المزيد من الدعم لهذا التعاون وتوسيع آفاقه والعمل على تقريب واختصار المسافة بين ما تتخذه المنظمات الإقليمية ومجلس الأمن من قرارات وحتمية تنفيذها. فلا بد أن تنعكس التطورات والمتغيرات التي طرأت وتطرأ على المنطقة العربية على شكل التعاون في عدد من المحاور، لعل أبرزها ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الذي عقد بين المنظمتين في فيينا في تموز/يوليه ٢٠١٢.

ويأتي هذا الاجتماع ضمن سلسلة اللقاءات التي تعقد بصفة دورية كل عامين ويجري خلالها وضع أسس للتعاون وتقييم ما تم إنجازه، والتي أسفرت عن اعتماد مجموعة البرامج والأنشطة المقسمة إلى ثلاث مجموعات، سياسية واقتصادية واجتماعية – ثقافية. وتتضمن مجموعة الأنشطة والبرامج السياسية تدعيم مسألة منع نشوب الأزمات وإدارتها، وتعزيز التعاون في مواجهة الإرهاب وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهي في مجملها مواضيع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمهمة مجلس الأمن لعلاقتها المباشرة بموضوع السلام والأمن الدوليين.

ونرى أن أهمية اجتماع اليوم هذا تتمثل في كونه إحدى حلقات التواصل بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، ومنها الجامعة العربية، بالطبع، في ضوء التطورات التي تشهدها على وجه الخصوص المنطقة العربية، من ثورات وتحولات جذرية يقودها الشباب العربي المتطلع إلى بناء دولة المؤسسات القائمة على الحكم الرشيد والنهج الديمقراطي السليم والمساواة والعدالة الاجتماعية.

إن الاجتماع الذي حضره الأمين العام لجامعة الدول العربية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر S/PV.6841)، والذي صدر عنه بيان رئاسي (S/PRST/2012/20) بشأن ترسيخ أسس التعاون بين الجامعة العربية والأمم المتحدة في مجال السلام والأمن الدوليين، يعكس أهداف التعاون بين المنظمتين بحق. وقد رحب بترسيخ سبل التعاون بين الجامعة العربية والأمم المتحدة وتعزيزها في ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة والتطلعات المشروعة لجميع شعوب المنطقة إلى الحرية والعدالة والمساواة. وأكد أيضاً على أهمية تعزيز التعاون في مجال بناء القدرات مع الجامعة العربية لصون السلام والأمن الدوليين

وفي نفس الجلسة، طرح الأمين العام لجامعة الدول العربية بعض المقترحات لتدعيم العلاقة بين الأمم المتحدة والجامعة العربية، والتي أذكر مرة أخرى بأهمها.

أولاً، مراجعة وتحديث اتفاقية التعاون بين المنظمتين التي يرجع تاريخها إلى عام ١٩٨٩ (قرار الجمعية العامة ٤٤/٧)، لكي تواكب القضايا والتطورات الراهنة وتحديات المستقبل.

ثانياً، أهمية عقد اجتماعات دورية، وكلما تتطلب الأمر، بين مجلس الأمن والجامعة العربية، ممثلة في رئاسة القمة العربية ورئاسة مجلس وزراء جامعة الدول العربية، والأمين العام للجامعة العربية.

ثالثاً، رفع مستوى اجتماعات التعاون التي تعقد بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، على أن تتمخض تلك

الاجتماعات عن برامج حقيقية قابلة للتنفيذ، وخاصة في مجال منع وفض النزاعات وحفظ السلام، حتى يمكن لآليات الجامعة العربية أن تعمل بشكل متكامل مع آليات الأمم المتحدة.

رابعاً، زيادة الاهتمام بسبل التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في مجالات تقديم المساعدة الإنسانية ومواجهة معاناة اللاجئين والمتضررين من الحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية.

خامساً، الاهتمام بدعم قدرة جامعة الدول العربية ورفع كفاءتها في مجال التنمية البشرية بالإضافة إلى المجالات السياسية، مثل العمل الذي تقوم به لدعم حقوق الإنسان والبرامج الإنمائية للأمم المتحدة.

وبعد قرابة عام منذ انعقاد جلسة مجلس الأمن بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، أود أن أستعرض بإيجاز أهم الخطوات التي تمت في هذا الإطار. لقد بعث الأمين العام لجامعة الدول العربية برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ طرح من خلالها بعض المقترحات لتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والجامعة العربية، ومن أهمها تشكيل فريق عمل مشترك رفيع المستوى بين الأمم المتحدة والجامعة العربية يعمل على تقييم آليات التعاون القائمة والسعي إلى دعمها وتطويرها لتصبح أكثر انسجاماً وتكاملاً، الأمر الذي وافق عليه الأمين العام في رده على الأمين العام لجامعة الدول العربية في شباط/فبراير ٢٠١٣، مقترحاً أن ينتهي فريق العمل من عمله وتقييم مجموعات الأنشطة والبرامج الثلاثة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية – الثقافية خلال ثلاثة أشهر، وتقييم فعالية آلية التعاون القائمة، بما في ذلك مراجعة اتفاق عام ١٩٨٩، وتقديم توصيات بحلول عملية قابلة للتنفيذ، وهو ما يعتبر خطوة إيجابية هامة في إطار دعم عمل المنظمتين.

وتأكيداً على حرص جامعة الدول العربية على التعاون مع الأمم المتحدة في حل الأزمة السورية وبدء المرحلة الانتقالية بهدف وقف نزيف الدماء وتحقيق استقرار سوريا واستتباب أمنها في ظل نظام ديمقراطي وحكم رشيد، قام الأمين العام لجامعة الدول العربية بعقد عدة اجتماعات بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٢ نيسان/أبريل الماضي، استهلها باجتماع مع الأمين العام للأمم المتحدة. كما أجرى محادثات ثلاثية مع الأمين العام والسيد الأخضر الابراهيمي، عقدت في نفس اليوم، حول سبل مساعدة الأطراف السورية لبدء عملية سياسية انتقالية تهدف للوصول إلى سوريا جديدة يتمتع شعبها برمته وبمختلف فصائله بالحرية.

وقد وجه الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الاجتماع نداء إلى مجلس الأمن بالتوحد وتكريس كل ثقله للتوصل إلى حل سياسي، ودعم جهود الأخضر الابراهيمي لتحقيق ذلك الهدف، الأمر الذي أمن عليه الأمين العام لجامعة الدول العربية، وهو ما نطالب به المجلس اليوم. فهذه الاتصالات هي التي فتحت الطريق للحديث بجدية عن اجتماعات جنيف–٢.

وفي نفس الإطار، شاركت بصفتي المراقب الدائم عن الجامعة العربية لدى الأمم المتحدة في الاجتماع الرفيع المستوى غير الرسمي الذي عقد برعاية ألمانيا والمغرب في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣ لبحث التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وعلى رأسها شكل الإطار العام للتعاون بين المنظمتين، لا سيما ما يخص الأمور السياسية وما يتعلق منها بمجلس الأمن للعمل مع المنظمات الإقليمية في معالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلام والأمن وإيجاد حلول سلمية لفض النزاعات وكيفية تطوير آليات التعاون في تدعيم وتطوير قدرات الجامعة العربية وكيفية الاستفادة من التجارب السابقة للأمم المتحدة في مجال التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. وقد أوضحت خلال

هذا الاجتماع ضرورة توفر الإرادة السياسية في أي مواضيع ذات صلة بمسألة حفظ السلام والأمن الدوليين.

وقد أكدت أيضاً على أهمية مجموعة البرامج والأنشطة التي اعتمدت في فيينا والتي سبق أن أشرت إليها في بياني هذا، خاصة وأن مجموعة البرامج والأنشطة السياسية تتضمن عدداً من المجالات الهامة، وعلى رأسها منع نشوب الأزمات. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بما طرح من أفكار في هذا الاجتماع.

أهمية رفع مستوى اجتماعات التعاون التي تعقد بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وأن تخرج تلك الاجتماعات ببرامج قابلة للتنفيذ، وخاصة في مجال منع وفض النزاعات وحفظ السلام والأمن الدوليين، كيما يتسنى لآلية العمل في هاتين المنظمتين أن تعمل بشكل أكثر تكاملاً وانسجاماً. وزيادة الاهتمام بتعزيز سبل التعاون بين المنظمتين في مجالات المساعدة الإنسانية وقضايا اللاجئين والمتضررين من الحرب والنزاع والكوارث الطبيعية، وكذلك في مجالات بناء السلام ومساعدة الدول على إعادة بناء قدراتها ومؤسساتها المدنية ما بعد النزاع.

السيد الرئيس، أضيف إلى ما تقدم أنه قد عقد اجتماع للتعاون القطاعي بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في القاهرة يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ حول تطوير التعاون في مجال بناء القدرات المدنية بعد النزاعات، وذلك بحضور السيدة سارة كليف المستشارة الخاصة والأمينة العامة المساعدة للقدرات المدنية، حيث قررت الجامعة العربية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، أن تتعامل مع هذا الموضوع في إطار رؤية شاملة وخطط للتحرك على ثلاثة محاور موازية ومتكاملة.

يتمثل المحور الأول في تفعيل العلاقة بين الأمم المتحدة والجامعة العربية بهدف تبادل الخبرات فيما بينها وتحديد الاحتياجات وخلق أطر تسمح بالتكامل في توفير الخدمات للدول في المنطقة. والمحور الثاني هو التفاعل مع الحكومات في المنطقة لتحفيزها على بناء قدراتها وحصر احتياجاتها حتى يمكن لدول المنطقة أن يكون لها الدور الأول في منع اندلاع النزاعات مرة أخرى في هذه المنطقة. والمحور الثالث والأخير هو سعي جامعة الدول العربية إلى التعاون مع المجتمع المدني ومنظماته العاملة في مجالات الأمن والتنمية الإقليمية لتفعيل ودعم دورها في التحرك في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع لمساعدة المجتمعات الوطنية ودعم مفاهيم سيادة القانون والمساءلة الناجزة وغيرها من الاحتياجات العاجلة لمنع عودة النزاعات.

إننا نتطلع لصدور بيان رئاسي من مجلس الأمن يتضمن سبل ووسائل وأطر التعاون بين مجلس الأمن وجميع المنظمات الإقليمية مع تحديد واضح لأهم المجالات، خاصة في ضوء التطورات الإقليمية والدولية الراهنة. ومن جانبها بوصفها جامعة للدول العربية، فسوف نعتبر هذا البيان جزءا لا يتجزأ من الوثائق الرئيسية التي نعتمد عليها من أجل تطوير وتدعيم التعاون بين الجامعة العربية ومجلس الأمن. وفي النهاية، أود، السيد الرئيس، أن أقدم لكم خالص الشكر لتواصل مجلس الأمن مع الجامعة العربية في مجال إشاعة السلم والأمن وتحقيق التنمية في منطقتنا العربية وبقية بقاع العالم.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

**السيد كاريرا** (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، ووفدكم على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت. كما أشكركم أيما شكر على تشريفكم لنا بمشاركتكم الشخصية هذا الصباح. وعلى وجه الخصوص، أود أن أنقل لكم، سيدتي الرئيسة، التحيات الحارة والأخوية من رئيسنا، السيد أوتو بيريث مولينا، الذي طلب إلي أن أؤكد مجددا إعجابه بقيادتكم الوطنية والإقليمية، التي يفخر بها

بلدكم وأمريكا اللاتينية والنساء في العالم. إن العلاقات المتينة والودية والطويلة بين شعبي وحكومتي الأرجنتين وغواتيمالا ما برح وجود أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجلس الأمن يزيدها تعزيزا في عام ٢٠١٣، حيث نتشاطر القواسم المشتركة القوية في الإجراءات التي نتخذها وترمي إلى صون السلم والأمن الدوليين.

ونقدر أيضا حضور الأمين العام بأن كي – مون، وممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من جميع أنحاء العالم هذا الصباح. كما أرحب بالسفيرة سامانثا باور، التي نعلم أنها ملتزمة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وأنها ألفت كتبا عن سيرجيو فييرا دي ميلو، بطل البرازيل وأمريكا اللاتينية في الكفاح من أجل حقوق الإنسان وتعددية الأطراف الدولية. أشكر السفير ة باور جزيل الشكر على حضورها.

أنتمي إلى بلد، هو غواتيمالا، ومنطقة دون إقليمية، هي أمريكا الوسطى، اللذين تراكمت لديهما أكثر من ٦٠ عاما من الخبرة الناجحة في مجال التعاون فيما بين بلدان المنطقة، بقيادة منظمات مشتركة متعددة الأطراف. إن درجة الترابط الاقتصادي بين بلدان السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى عالية من حيث التجارة والاستثمار المتبادل، والتكامل الأكبر لأسواقنا ومجتمعاتنا على نطاق أوسع. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدنا ثقافة تعاون داخل المنطقة ترمي إلى حل المشاكل المشتركة من خلال العمل المشترك، بدعم من شبكة من المؤسسات والآليات الحكومية الدولية. وأحد مظاهر تلك الشبكة الاتصالات اليومية بين رؤساء دولنا وكبار المسؤولين الآخرين.

علاوة على ذلك، وبعد التغلب على الصراعات الداخلية التي أثرت سلبا على منطقة أمريكا الوسطى في السبعينيات والثمانينيات، فإن التركيز ينصب اليوم على حفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن لا نعتبر أن السلام في منطقتنا إنجاز لا رجعة فيه فحسب، ولكن العديد من الصلات والمصالح المشتركة بين بلدان منطقتنا دون الإقليمية قد أسهمت أيضا في تعزيز الاحترام لمبدأ حل جميع الصراعات أو حالات سوء التفاهم فيما بيننا بالوسائل السلمية، مع إيلاء الأولوية للحوار السياسي – الدبلوماسي.

أود كذلك أن أضيف أن ثقافة التعاون داخل المنطقة تمتد إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأسرها. وتجدر الإشارة إلى أن ما تسمى مجموعة كونتادورا، التي أصبحت في نهاية المطاف مجموعة ريو وتسترشد بها اليوم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولدت من رحم مصالح البلدان الشقيقة المتجاورة في أمريكا الوسطى في حل الصراعات بنفسها.

لقد أسهمت أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، إلى حد كبير في إنشاء واستدامة بعثات حفظ السلام التي دعمت السلفادور وبلدي في عودتهما إلى المسار الديمقراطي والمؤسسي. وفي الوقت الحالي، كما نعلم جميعا، فإن البند الوحيد المحدد المدرج في جدول أعمال المجلس بشأن منطقتنا، الذي يحظى بدعم من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، حيث يتشرف العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وبلدي بالمشاركة بقواتنا.

وكون أن منطقتنا لم تعد تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين لا يعني أننا غائبون عن أنشطة المجلس التي لا غنى عنها على الصعيد الدولي. في هذا الصدد، ومنذ أصبحنا عضوا، أيدنا التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، باعتباره هدفا عاما، كل في نطاق اختصاصها واستنادا إلى المزايا النسبية التي تتمتع بها. ووفرت الرابطة الطويلة والمثمرة بين المجلس والاتحاد الأفريقي، التي أدت إلى الجهود المشتركة في حفظ السلام، فوائد ملموسة

وقيّمة. ويجري استنساخ تلك المنافع على الصعيد دون الإقليمي عن طريق منظمات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وكذلك المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونفس الشيء يحدث في الشرق الأوسط، حيث تعاونت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي مع المجلس بشأن بعض المسائل.

وبطبيعة الحال، فإن مضمون ونطاق شراكات المجلس مع المنظمات الأخرى يختلفان من حالة إلى أخرى، بل ويمكن أن يتغيرا على مر الزمن في نفس الحالة، حسب الظروف المتغيرة. إن موقفنا العام بتأييد هذا النوع من الشراكة مشفوع بالإدراك أنه لا توجد صيغ صالحة عالميا في هذه المسألة. وبدلا من ذلك، يجب أن تكون خصائص الشراكات على وجه التحديد قائمة على أساس كل حالة على حدة.

بالإضافة إلى ذلك، لا بد من الاعتراف بأن هذه الشراكات لا تكون دائما بلا صعوبات، عادة ما تنشأ إما عن الخلافات فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية للأطراف أو عن المعايير المختلفة التي تخص مسار العمل المزمع اتباعه. عندما لا تكون هناك آلية للتوفيق بين تلك الخلافات عن طريق الحوار والتفاهم، فيمكن أن تصبح عقبات خطيرة أمام الأداء السليم للأنشطة المشتركة. ويشير ذلك إلى أن هناك حاجة إلى التوفيق بين القرارات التي تتخذها المنظمات الإقليمية مع تلك التي تعتمدها الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، في ضوء أحكام المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

والواضح، في ضوء الخبرة المكتسبة من التاريخ، أنه يجب على الجهود الإقليمية والعالمية أن تسلم بأن إنهاء الصراعات والطريق إلى تحقيق السلام المستدام يتوقفان على وجود جهد مشترك حيث تتضافر خطط الأمن والعدالة، واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وفي كل مجال من هذه المجالات هناك تنوع في نقاط القوة وأوجه التكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والاعتراف بأوجه القوة وأوجه التكامل تلك سيتيح مجالا مميزا ومثمرا للتعاون المؤسسي على الصعيد المتعدد الأطراف فيما بين الكيانات الإقليمية والعالمية.

إنّ القرن الحادي والعشرين ينهض بمؤسسات إقليمية متزايدة القوة والمسؤولية. وينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن تكون سعيدة بهذا التوجُّه. فهو يجسِّد مرحلة انتقالية بطيئة ولكن محددة انبثق عنها المجلس، من عالم ما بعد انتهاء الحرب، نحو عالم متعدد الأقطاب، حيث الحوار والسلام مُلحّان وأساسيان بشكل متزايد للحفاظ على الكوكب والحياة فوقه، وصون التنمية البشرية والتغلّب على الفقر. هذا بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على التعايش السلمي المستند إلى الاحترام المتبادل ومجابهة التحديات المشترَكة التي تهدد السلام والأمن على المستوى العالمي. والمنظمات الإقليمية مدعوَّة إلى أن تكون جهات شريكة ناشطة

في هذا العالم المتعدد الأقطاب، عبْر الاضطلاع بمسؤولياتها حيال المجتمع الدولي، لضمان السلام والتنمية المستدامة، مكمِّلة بذلك الجهود المبذولة من الأمم المتحدة. إنّه عالَم المزيد من المسؤوليات المشترَكة، التي تستلزم مزيدا من التعاون الدولي – هو عالم أكثر ترابطا فيما بينه، وليس عالما مفكَّكا.

وأود أن أختم بياني بشكركم، سيدتي الرئيسة، على المذكّرة المفاهيمية الوافية التي عمَّمها وفدكم (S/2013/446، المُرفق)، التي تُسهم في ترشيد مناقشة اليوم. كما يسرني أن أعرب عن دعمنا الكامل للبيان الرئاسي الذي اعتُمِد اليوم (S/PRST/2013/12)، والذي يجسِّد مضمون مداولاتنا.

**السيد مامادياروف** (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر رئيسة جمهورية الأرجنتين، فخامة السيدة كريستينا فرناندیز، على ترؤسها هذه الجلسة بشأن الموضوع بالغ الأهمية وحسَن التوقيت المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة

والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. كما أننا ممتنُّون للأمين العام بأن كي – مون وممثلي الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية على إحاطاتهم الإعلامية. وأودّ أيضا أن أنضمّ إلى الآخرين في تهنئة الممثلة الدائمة الجديدة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، السيدة سامانثا باور. وآمل في أن يمضي يومها الأول بشكل سلس جدا، شأن الأعوام الأربعة الأخرى التي ستقضيها هنا.

وعملا بميثاق الأمم المتحدة، أناطت الدول الأعضاء بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، واتفقت على أن يتصرَّف

المجلس بالنيابة عنها أثناء اضطلاعه بواجباته في إطار تلك المسؤولية. وفي الوقت نفسه، يشجِّع الفصل الثامن من الميثاق التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية في التسوية السلمية للتراعات.

ومنذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ واتخاذ القرار ١٦٣١(٢٠٠٥)، تمَّ إحراز تقدُّم هام في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين عبْر مجموعة كاملة من المجالات، بدءا بصون السلام والأمن الدوليين والمساعدة الإنسانية للتنمية وحماية حقوق الإنسان. أجل، لقد أثبتت المنظمات الإقليمية المعنية أنها آليات لا غِنى عنها لتوطيد السلام والأمن والتعاون الدولي والإقليمي، عملا بأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وأودّ أن أشير إلى بعض تلك الأمثلة.

لقد تعاظم دور الاتحاد الأفريقي بشكل بارز في العقد الماضي. ولا ريب في أنّ التحديات التي تواجهها أفريقيا اليوم، والتي تشكل موضوع جزء كبير من مداولات مجلس الأمن، يمكن التصدي لها بشكل أفضل عبْر الجهود السياسية والدبلوماسية الجماعية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المُحرَز في تطوير العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن.

وقد أثبتت جامعة الدول العربية أيضا أنها إحدى تلك المنظمات الإقليمية القادرة على أن تتصدّر المسيرة في توطيد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ويسرُّنا أن نرى أنّ التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بقي أساسيا في تنفيذ المهمات الهامة في مجالات مثل منع التراعات وحلّها، ومجابهة الأزمة وإدارتها، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ونحن على ثقة بأنّ المشاركة المستمرة من جانب الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، إضافة إلى التعاون الوثيق بينهما ستسهم بفعالية في السلام والأمن في المنطقة.

إنّ أذربيجان، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، ومراقبا لدى الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ستقدم المزيد من الدعم لتطوير علاقة الشراكة بين هذه المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة.

ونحن ننوِّه أيضا بأنشطة المنظمات دون الإقليمية الجديدة، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ونرحب بحضورها هذه الجلسة وبمساهمتها في مناقشتنا.

علاوة على ذلك، فإنّ الدور المتنامي للمنظمات المنشأة على أساس القيم الثقافية واللغوية المشترَكة للدول الأعضاء فيها، مثل منظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية، يوجد الحاجة إلى استكشاف الفرص والنُهُج الملائمة لخدمة هدف تعزيز التفاعل والتعاون بشكل أفضل بين هذه المنظمات والأمم المتحدة عبْر مجموعة واسعة من المصالح والاهتمامات المتبادلة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا الاعتراف بأنّ تحديات خطيرة تظل قائمة. فمع أنّ المنظمات الإقليمية مؤهَّلة عادة

بشكل جيد لفهم أسباب النزاعات المسلحة، بحكم معرفتها للمنطقة، فمن الواضح أنها ليست كلها قادرة على ادِّعاء الاقتدار والإرادة السياسية والقدرة المؤسسية لضمان امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها القانونية.

ومن الأساسي أولا وأخيرا أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بواجباتها كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة بشأن سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وإننا نعرب عن قلقنا إزاء المحاولات الجارية في بعض حالات النزاع المسلح لتشويه تفسير معايير القانون الدولي ومبادئه، والاستخفاف بأهمية قرارات مجلس الأمن. لذا، من المهم أنّ المجلس أكَّد، في جلستنا اليوم، أهمية استجابة دولية منسَّقة لأسباب النزاع، ودعا المجتمع الدولي، بما فيه أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها، إلى المساعدة بجهود على المستوى الإقليمي، تهدف إلى تسوية سلمية للنزاعات ومنعها وحلها وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أكَّد المجلس أنه يتعيَّن على الشركاء الإقليميين موافاته بالمعلومات عن أنشطتهم في مجال السلام والأمن. ومن المسائل ذات الأولوية، ضرورة إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولا سيما تلك المتعلقة بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها.

ولدى التعامل مع حالات النزاع وما بعد انتهائه، من الأساسي أيضا أن تضمن المنظمات والكيانات المعنية وجود السلام والعدالة كليهما بصورة متداعمة. فمثل هذا النهج يكفل عدم التوصل إلى تسوية سلمية لا تنسجم مع القانون الدولي. وهذا الفهم بالغ الأهمية، لأنه يوفِّر التوجيه، ليس لأطراف النزاع فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره أيضا، كما يوفر عند الضرورة جهود الوساطة المبذولة على المستوى الإقليمي.

وفي البيان الرئاسي الذي اعتُمِد للتوّ (S/PRST/2013/12)، يؤكد مجلس الأمن أنّ إنهاء الإفلات من العقاب أساسي في جهود مجتمع يشهد حالة نزاع أو

نهاية نزاع لتصويب أخطاء الماضي، وأنه ينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تُسهم في المساءلة الفردية. وأذربيجان، بوصفها بلدا يعاني بذاته الاحتلال والتطهير العرقي الواسع النطاق لجزء كبير من أراضيه، فإنها تدعم بقوة هذا النهج في العمل لمعالجة النزاعات الطويلة الأمد وتداعياتها الإنسانية وعلى حقوق الإنسان في أرجاء مختلفة من العالم.

ختاما، أودّ أن أشكر مجددا الأرجنتين على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة، وأن أرحب باعتماد البيان الرئاسي بصفته وثيقتها الختامية. كما نتمنى لوفد الأرجنتين رئاسة ناجحة في شهر آب/أغسطس.

**السيد غاساناا** (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. فلا شكّ لدينا أنه سيكون شهرا ناجحا، ورواندا تتعهد بالعمل معكم. كما أود أن أهنئكم ووفدكم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. إنّ حضوركم هنا يُثبت التزامكم الصادق بالسلام والأمن على كوكبنا، والقيمة التي تعلقونها على دور المنظمات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام بأن كي – مون على وجوده هنا وعلى ما ابداه من استعداد للمشاركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ورواندا عضو في تلك المنطقة. أحيي ممثلي سائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المتواجدين معنا هذا الصباح وأرحب بهم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بزميلتي السفيرة سامانثا باور، ممثلة الولايات المتحدة، وأتطلع إلى العمل معها.

أؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به السفير تيكيدا أليمو، ممثل إثيوبيا، بالنيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي، والآن أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يمثل هذا النقاش فرصة لنا لتبادل وجهات النظر والتركيز على كيفية تعزيز التعاون لصون السلم والأمن الدوليين. ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، نعتقد أن تطور طبيعة النزاعات وما تمثله من تهديدات للسلم والأمن في جميع أنحاء العالم يقتضي الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لأسباب من قبيل القرب الجغرافي والسرعة وتقاسم الأعباء.

صحيح حقا أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تساهم مساهمة هامة. وقد بينت التجربة أن المنظمات الإقليمية تتمتع بمزايا المعرفة المحلية، والقرب الجغرافي، والقدرة على التعبئة والاستجابة بسرعة، بحيث أنها في أحيان كثيرة تتجاوز العمليات البيروقراطية والإجرائية التقليدية التي تتمثل في تدخلات الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، في القارة الأفريقية، تعاونت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أخذ زمام عدة مبادرات، لا سيما العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد مارست الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قيادة لا غنى عنها دعما للأمم المتحدة في كوت ديفوار ومالي. وقد تجلى أيضا بقوة الدليل المقنع على مساهمة المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين في الجهود المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إثيوبيا، وإريتريا، وبوروندي والسودان، وفي الآونة الأخيرة، في مالي.

علاوة على ذلك، تعاون الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بوصفها جهات ضامنة للسلم والأمن وإطارا للتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. أُنشئ المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى اعترافاً بالبُعد الإقليمي الواسع لعدم الاستقرار السياسي والصراعات في الدول الأعضاء في المنطقة، وهكذا يقتضي ذلك بذل جهد متضافر. وتلك المنظمة دون الإقليمية ما برحت القوة الدافعة الرئيسية في السعي من أجل السلم والأمن في المنطقة. ونشيد بدورها المتنامي والهام، وبالخطوات التي اتخذتها لمواجهة التحديات التي يشكلها الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المنطقة والمجتمع الدولي.

أما خارج القارة الأفريقية، فتجدر الإشارة إلى دور رابطة أمم جنوب شرق آسيا في كمبوديا ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي ونيكاراغوا، وكذلك الدور الذي قامت به بين هندوراس والسلفادور. على الرغم من أن مجلس الأمن كان مسؤولاً عن التوصل إلى تسوية نهائية في معظم تلك النزاعات، فقد كانت مساهمات هاتين المنظمتين كبيرة، وساعدت على قيام المنظمات الإقليمية بدور أكبر في منع نشوب الصراعات وحلها، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

لكن مما تجدر ملاحظته أنه على الرغم من هذه التطورات الهامة، لم يبلغ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كامل إمكاناته، وينبغي تنسيقه إلى حد كبير. ونشجع مجلس الأمن على الانخراط مع هذه المنظمات والعمل بصورة منتظمة على الأخذ في الحسبان موقف الاتحاد الأفريقي والجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين التابعتين له. ومن هنا نحض المجلس على مواصلة الحوار المباشر مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، وزيادة المشاورات معها حول كيفية إعلاء شأن تلك الشراكة بطريقة متبادلة ومفيدة. ونحن نؤمن بأن تعزيز التعاون بين هذه الهيئات سوف يعزز التكامل ويؤدي إلى التنسيق الفعال، بينما وفي الوقت نفسه يقلل إلى الحد الأدنى من ازدواجية الجهود.

إن الاحترام المتبادل والاتصال المفتوح أساس أي شراكة ناجحة ومثمرة، خاصة في حالة معقدة من المساعي المشتركة، من قبيل التدخلات العسكرية التي تأذن بها الأمم المتحدة، وعمليات حفظ السلام، وأنشطة بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. نعتقد أن الجهود الرامية إلى تحسين التعاون الاستراتيجي ينبغي أن تركز على الطرق التي يمكن بها للمجلس أن يتفاعل أكثر وعلى نحو منتظم وموضوعي مع ممثلي تلك المنظمات بشأن المسائل التي ترتبط ارتباطاً مباشرا بالسلم والأمن ضمن ولاياتها القضائية.

وفي ذلك الصدد، فإن رواندا تتطلع إلى الاجتماع التشاوري السنوي المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. إن رواندا، بوصفها رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، ستتكفل أيضا بأن يشارك الفريق في التحضيرات والمتابعة لهذا الاجتماع، وفقا للفقرة ١٨ من القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢). كما كان عليه الحال إلى حد ما بالنسبة للاتحاد الأفريقي، ينبغي للمجلس أن ينظر في مد نطاق هذه الممارسة لتشمل المنظمات الإقليمية الأخرى، وعقد اجتماعات دورية مع ممثليهم لمناقشة المجالات ذات الاهتمام المشترك. إن هذه ممارسة من شأنها أن تمثل خطوة هامة إلى الأمام، وقد تؤدي إلى طرق مبتكرة أخرى للتدخل.

ومهما يكن من أمر، لا ينبغي لي التقليل من شأن التحديات المتصلة بالموارد المالية والقدرات التقنية التي كثيرا ما تضر بالأهداف والطموحات التي ترنو إلى تحقيقها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وسيكرر وفد بلادي دعوته إلى تعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة لتمويل جهود المنظمات الإقليمية المتعلقة بالسلم والأمن. ونرى أنه ينبغي تشجيع تلك المنظمات على أخذ زمام ملكية مبادراتها قدر الإمكان، وأن تسعى إلى الاعتماد على الذات. والأمم المتحدة بوصفها شريكا عليها أن تسعى بهمة إلى مد يد المساعدة إلى هذه المنظمات في مجال بناء القدرات. ومن الخطوات المستصوبة المتخذة نحو الاعتماد على الذات إعلان القادة الأفرقة في حزيران/يونيه عن عزمهم إنشاء قوة للرد السريع، يتم تمويلها تمويلا كاملا من البلدان الأفريقية نفسها.

علاوة على ذلك، فإن المنظمات الإقليمية لديها خبرة فنية كبيرة للمشاركة مع الدول الأعضاء، وبعضها البعض، في مجالات، بما في ذلك الإشراف على الانتخابات، وإصلاح القطاع الأمني، وإنفاذ القانون، ومراقبة الحدود وما إلى ذلك. وانطلاقا من روح التعاون بين بلدان الجنوب، يمكن اقتسام أفضل الممارسات بصورة أكثر انتظاما بين المناطق وبين البلدان. من الجدير بالذكر أن رواندا لديها شراكات قائمة مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الراغبة في اقتسام أفضل الممارسات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالخبرات الفنية في العمل الشُرطي الرفيع المستوى مع الصومال وليبريا ومالي؛ ونحن على استعداد للقيام بذلك في المستقبل.

في الختام، أود أن أؤكد أنه على الرغم من أن تقدما كبيرا قد أُحرز في تحسين التعاون المتبادل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا يمكن إنكار أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير. من المهم المضي قدما في هذه الشراكة، وعلى أرضية استراتيجية صلبة بحيث تأخذ في الحسبان المزايا النسبية للمنظمات الإقليمية، وتسلم بأن تعقد الصراعات الراهنة يعني أنه ما من منظمة بمفردها بوسعها التصدي لها بفعالية.

**السيدة باور** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كما أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأشكر وزير الخارجية كاريرا والوزير ماماديارووف والسفير غاسانا وجميع زملائي الموجودين هنا الذين رحبوا بي ترحيبا

حارا اليوم. ويشرفني كثيرا أن أكون في هذه القاعة للمرة الأولى ممثلة للولايات المتحدة في مجلس الأمن، ويشرفني بصورة خاصة أن اجلس هنا وسط العديد من الوزراء الموقرين والزملاء والضيوف. كما أود أن أشكر الأمين العام وممثلي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا اللاتينية على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

وتقدم تعليقاتهم لمحة في الإسهام البالغ الاهمية والأساسي الذي تقدمه المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن العالميين. وترى الولايات المتحدة أن بوسع المنظمات الإقليمية أن تكون شركاء قيمين للغاية للمجلس اذا يضطلع بمسؤوليته الفريدة عن صون السلام والأمن الدوليين. ولذلك السبب نحن في إدارة أوباما قمنا بتكثيف انخراطنا مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

إن لدى تلك المنظمات، الراسخة الجذور في مناطقها، فهما عميقا للسياقات السياسية والاجتماعية والتاريخية التي يمكنها أن تؤدي إلى نشوب النزاعات هناك وبوسعها أن تساعد على منع نشوبها. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تستفيد من المعرفة المحلية والعلاقات والموارد في التخفيف من حدة النزاعات، ومن المأمول، منع نشوبها، فضلا عن دعم جهود التعافي وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع. ونظرا لأنه يمكن لعدم الاستقرار في إحدى الدول، وهذا ما يفعله في أغلب الأحيان، أن يحدث تأثيرا سلبيا على جيرانها، فإن لدى المنظمات الإقليمية مصلحة ملحة وشعورا بالإلحاح في التصدي للنزاعات في منطقة جوارها. وفي أغلب الأحيان يتوقف منع نشوب النزاعات على اتخاذ إجراء مبكر لنزع فتيل التوترات الداخلية وعبر الحدود وحماية المدنيين ووقف الفظائع الجماعية. فالمنظمات الإقليمية أساسية لتلك الجهود، وكما شهدنا في ليبيا، كانت جامعة الدول العربية ضمن المنظمات الأولى التي دقت ناقوس الخطر بأن نظام القذافي كان على وشك قتل الآلاف من شعبه بالذات. وساعدت دعوة الجامعة على حشد المجلس لاتخاذ إجراء حاسم لحماية المدنيين ومنح الشعب الليبي الفرصة لصياغة مستقبله بالذات في مأمن من القمع.

وما برحت شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي هامة لتحقيق الاستقرار في العلاقة المضطربة بين السودان وجنوب السودان وساعدت على منع اندلاع حرب أخرى. وقدم الأمين العام والمبعوث الشخصي للأمين العام وقوة الأمم المتحدة المؤقتة لأبيي الدعم السياسي والمادي البالغ الأهمية للاتحاد الأفريقي إذ يواصل السعي للتوصل إلى حلول للنزاعات الصعبة التي تقسم السودان وجنوب السودان. فقد أسهموا بقدرة كبيرة على الابتكار والمثابرة. بيد أنه بالرغم من أفضل الجهود، فإن المنع في بعض الأحيان يمنى بالفشل وتحتدم النزاعات. وفي تلك الحالات، أيضا، تضطلع المنظمات الإقليمية بدور أساسي.

وإذ تهدد المسألتان المتلازمتان للحوكمة والأمن استقرار مالي ووحدتها، ساعدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التوصل إلى صفقة سياسية توجت بالتوقيع على اتفاق سلام هام في حزيران/يونيه وإجراء انتخابات رئاسية على نطاق البلد في الشهر الماضي. وشكلت قوات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا النواة لأحدث بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام. وسيكون استمرار التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة هاما لضمان إعادة النظام الأمني والدستوري بصورة كاملة في مالي. ويقدم ذلك العمل المنسق مثالا طيبا لمدى استكمال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

لبعضها بعضا ويؤكد على جدوى المكاتب مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، حيث تعمل الشراكة المثمرة للممثل الخاص للأمين العام مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تسهيل النهج الإقليمية ودون الإقليمية التي تتصدى للتهديدات الشاملة للأمن والسلام في جميع انحاء المنطقة.

ويشكل التعاون بين الجهود الإقليمية وجهود الأمم المتحدة في الميدان أمرا أساسيا لإحراز النجاح. وبدأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال حملة قوية للتواصل مع الاتحاد الأفريقي بغية إنشاء شراكة ديناميكية بين بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يمكنها تحقيق السلام والاستقرار في الصومال.

وأخيرا، تساعد المنظمات الإقليمية الدول والشعوب على التعافي من النزاعات والأزمات الاخرى. واجتمع مجلس الأمن للمرة الأخيرة لمناقشة التعاون مع المنظمات الإقليمية في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (انظر S/PV.6257). وكان ذلك بعد يوم واحد من عصف زلزال هائل بهايتي. وأعرب المتكلمون في ذلك اليوم عن أسى عميق لخسارة هايتي، بيد انهم أعربوا عن الأمل بأن يتكاتف المجتمع الدولي لمساعدة هايتي على التعافي. واليوم يمكننا أن نرى أن جهود الأمم المتحدة والجهود المبذولة بقيادة إقليمية أحدثت فرقا لهايتي ولشعبها. وقادت منظمة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعثة مراقبة مشتركة لمراقبة الانتخابات في هايتي في فترة ما بعد الزلزال، مما ساعد في كفالة نتائج ديمقراطية موثوقة، في وقت عملت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مع حكومة هايتي لضمان توفير الأمن طوال فترة الانتخابات. وتشيد الولايات المتحدة بالدول في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك العديد من الدول الممثلة في القاعة، على الدعم الأساسي الذي قدمته لهايتي بالمساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وتقديم المساعدة الانمائية والمساعدة في بناء قدرات هايتي.

ومع أن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية سيظل هاما، فإن علينا أيضا أن نكون واضحين فيما يتعلق بحدوده. وبالرغم من أن جامعة الدول العربية ظلت في صدارة الدفع نحو تحقيق عملية انتقال سياسي في سوريا، فإن انقسامات معروفة بصورة جيده منعت المجلس من دعم ذلك المسعى. وعلاوة على ذلك، واذ يواصل المجلس تعاونه مع المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية بغية الاضطلاع بولايته الأساسية لصون السلام والأمن الدوليين، لا بد أن نتذكر أنه يلزم أن يقوم التعاون على أساس حقائق الأزمة قيد النظر، ويلزم أن تكون الحلول متفقا عليها وأن يسعى لها بالترافق.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، ستواصل الولايات المتحدة دعم وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وشركائها الإقليميين، ونحن نتطلع إلى الاستفادة من القدرة القيمة للغاية التي يمكن أن تسهم بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم اكثر سلاما وعدلا وأمنا.

**السيد العمراني** (المغرب) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن ارحب بكم، سيدتي الرئيسية. كما نود أن نعرب عن امتناننا لوفد الأرجنتين على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع يتسم بأهمية قصوى، ليس لجميع بلدان أمريكا اللاتينية وحدها – وننوه ونرحب بوجود العديد من وزراء الخارجية لأمريكا اللاتينية – بل أيضا لجميع البلدان الأفريقية الممثلة في المجلس اليوم. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا للإحاطات الإعلامية التي قدمها العديد من الشخصيات المرموقة من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، الذين قدموا رؤى مستبصرة في هذا الموضوع الهام. كما نرحب بوجود الأمين العام بأن كي – مون وبإسهامه.

وقبل أن أواصل الإدلاء ببياني، أود أن أعرب عن تهانينا للسفيرة سامانثا باور ممثلة الولايات المتحدة. ونؤكد للسيدة باور على تعاوننا الكامل معها في العمل في مجلس الأمن وفي إطار الأمم المتحدة.

ويتزامن موضوع اليوم مع الجهود التي بذلتها في الآونة الأخيرة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تعزيز التحالفات بين تلك المنظمات من أجل مجابهة التحديات الماثلة للسلام والأمن الدوليين والتعامل مع حالات الأزمة المتعددة الأنواع التي تزعزع استقرار مناطق بأكملها وتؤثر على الملايين من سكانها.

ويولي المغرب أهمية خاصة للدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ولتعاونها مع الأمم المتحدة، اتساقا مع ميثاق الأمم المتحدة وتمشيا مع المعايير المحددة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ضوء التزامها الثابت بتحقق السلام والتنمية واحترام حقوق الانسان، أصبحت بعض المنظمات أطرافا فاعلة رئيسية في العمل مع الأمم المتحدة. ومنذ أن أصبح المغرب دولة عضوا، أسهم بلدنا باستمرار في تحقيق غايات ومبادئ المنظمة، سواء كانت في حفظ السلام أو الأمن الدولي، وفي تعزيز التعاون من أجل التنمية، وهما جانبان لعملة واحدة.

كما أن المغرب عضو مؤسس للاتحاد الأفريقي وهو يرى أن تحقيق الاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية يكمن في صدارة اولويات سياستنا الخارجية. وعلى أساس الالتزام الدولي القائم منذ فترة طويلة، يشارك المغرب في الوقت الحالي في التعاون بين الأمم المتحدة والقارة الأفريقية ويسعى لزيادة هذا التعاون مع الاحترام الكامل للمواصفات التي تحددها فرادى الدول الاعضاء.

وفي هذا السياق، شارك بلدي في المساعي الدولية والإقليمية الرامية إلى التوصل إلى تسوية للعديد من النزاعات في أفريقيا وفي مختلف البلدان في العالم.

وانطلاقا من ذات الاقتناع، دعم المغرب أيضا العمليات الديمقراطية التي تجري في مختلف البلدان. وقد تعهد المغرب، الذي هو بلد أفريقي ذو تقليد قديم العهد في التضامن مع البلدان الأفريقية المجاورة والالتزام تجاهها، بدعم جميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في البلدان في جميع أنحاء أفريقيا. وإننا على استعداد أيضا للمشاركة بنشاط في أي مسعى يهدف إلى التصدي لهذه التحديات.

ولا يمكن إنكار أن المنظمات والترتيبات الإقليمية تضطلع بدور رئيسي في تحقيق التطلعات الإقليمية والقارية. لقد تابعنا عن كثب كل ما قامت به هذه المنظمات في أمريكا اللاتينية، في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وفي جماعة دول الأنديز، ونثني على النهج الذي تتبعه. ونقوم الآن بأشياء مماثلة في قارتنا، أفريقيا. ونود التأكيد بصفة خاصة على الجهود التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي، الذي يرتبط معه المغرب بشراكة استراتيجية لإيجاد حل للأزمات، مثل أزمة اليمن على سبيل المثال. كما عملنا جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في المجلس سعيا لحل الصراع في مالي عن طريق نهج إقليمي تقوده المنظمات الإقليمية الأفريقية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وانطلاقا من هذا الهدف نفسه، فإننا نعمل الآن على بناء اتحاد المغرب العربي الذي يشكل أولوية بالنسبة لبلدي، الأمر الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الاستقرار والرخاء للبلدان الخمسة الأعضاء في هذا الاتحاد. ولا تزال تنمية طموحاتنا بشأن المغرب العربي تمثل أولوية بالنسبة للمغرب حيث سيؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة والتضامن بين بلدان المغرب العربي وبين بلدان المنطقة الأوسع نطاقا.

وتتطلب الأحداث الحاصلة مؤخرا في مالي من بلدان المغرب العربي ومنطقة الساحل وشركائها تعزيز التعاون من أجل التصدي ليس فقط للتحديات الأمنية الواسعة النطاق، بل أيضا من أجل التصدي للتحديات الديمقراطية وتحديات التنمية الاقتصادية. وتدعو ظاهرة انعدام الأمن اليوم إلى بذل جهود كبيرة في مجال التنسيق والتعاون بغية تعزيز نهج أمني شامل ذي طابع وقائي مشترك متعدد الأبعاد يشمل جميع جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فإننا نشيد بتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل التي اعتمدها مجلس الأمن مؤخرا.

ولن أخوض في المسائل المشار إليها آنفا باستثناء القول إننا اليوم في أفريقيا لدينا الأدوات والآليات اللازمة، مثل تجمع دول الساحل والصحراء، الذي يعمل على تعزيز الازدهار في المنطقة.

كما أود أن أشيد بالتعاون القائم بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. ومن أجل تعزيز هذا التعاون، فإننا عملنا مع الرئاسة الألمانية للمجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ للتوصل إلى اعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2012/20)، الأمر الذي نتج عنه لاحقا عقد حلقة دراسية. ونأمل أن تسهم العلاقات والتعاون الوثيقان بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في نجاح الجهود التي تبذلها حاليا الإدارة الأمريكية من أجل إبرام الاتفاقات النهائية بشأن الحل القائم على وجود دولتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام، بما يتسق مع الهدف الاستراتيجي لمبادرة السلام العربية.

في الختام، في الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة لتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أود أن أقول إنه، لتعزيز السلم والأمن الدوليين، يجب أن نأخذ في الاعتبار العناصر الستة التالية. أولا، يجب علينا أن نفهم بوضوح وأن تكون لدينا رؤية واضحة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومختلف مواثيق المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأن نحترم تلك الأحكام. ثانيا، يجب أن نراعي المسؤولية الرئيسية الملقاة على مجلس الأمن عن كفالة السلام والأمن الدوليين. ثالثا، يجب إجراء تقييمات يمكنها أن تساعد على تجنب ازدواجية العمل التي قد تعوق أو تؤخر حل أي صراع أو نزاع. رابعا، يجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تعتمد استراتيجية لمنع نشوب الصراعات والنزاعات. خامسا، يجب حل الأسباب الجذرية للصراع ومكافحة أي اتجاهات للإرهاب قد تؤدي إلى عدم الاستقرار. في هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء مدعوة إلى مضاعفة دعم جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والإسهام في نجاح الإصلاح والتغيير الديمقراطي والحكم الرشيد. أخيرا، حين يستدعي الأمر تدخل أكثر من منظمة إقليمية، أظهرت التجربة أن من الأهمية بمكان كفالة تنسيق هذه المنظمات أنشطتها تفاديا للازدواجية في العمل. ويكتسي هذا أهمية ليس من أجل تحقيق التنمية فحسب، بل أيضا لتعزيز وتشجيع التعاون الأقاليمي والتعاون بين المنظمات دون الإقليمية من أجل تعزيز تكامل الجهود وتسخير جميع القدرات خدمة للسلام.

**السيد كوينلان** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيسة على مبادرة الأرجنتين بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة اليوم، وعلى حضورها هنا اليوم. أود أيضا أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، وأن أرحب بالسفيرة باور.

من أجل فهم أهمية الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ينبغي لنا أن ننظر فقط إلى الحالات المدرجة حاليا في جدول أعمال المجلس – الصومال ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية – وجميعها ينطوي على تعاون أساسي بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات.

ومن خلال تجربة أستراليا في منطقتنا – آسيا والمحيط الهادئ – فإننا نفهم ضمنا الميزة النسبية التي يمكن أن توفرها المنظمات الإقليمية في منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام، ونؤيد تماما التكامل بين الأدوار التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في معالجة الأخطار التي تهدد السلام والأمن. في عام ٢٠١١، شهدنا الاستجابة الناجحة التي قامت بها رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التوترات على الحدود التايلندية – الكمبودية، وهذا نهج إقليمي جدير بالثناء يرمي إلى تخفيف احتمال نشوب نزاع خطير. في الشهر الماضي، احتفلنا نحن في منطقة المحيط الهادئ بالذكرى السنوية العاشرة لنجاح بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان التي أسهم فيها كل عضو من الأعضاء الـ ١٦ في منتدى جزر المحيط الهادئ، وكانت حاسمة في تحقيق انتعاش جزر سليمان من الصراع.

لقد كرس دور المنظمات الإقليمية، بالطبع، قبل ٦٨ عاما في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أنها باتت تؤدي دوراً متزايد الأهمية في بيئة أكثر تعقداً وعززت من تفاعلها مع الأمم المتحدة بحكم الضرورة. وقد رأينا ذلك بكل وضوح فيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية. وللأمم المتحدة الأسبقية، ولكن، كما قال السفير تيكيدا أليمو صباح اليوم، متكلماً باسم الاتحاد الأفريقي، فإن الأمم المتحدة تحتاج إلى اتحاد أفريقي قوي والاتحاد الأفريقي يحتاج إلى أمم متحدة قوية. فبذلك يستمر مسار التعاون.

وأود أن أركز بإيجاز على مسائل ثلاث نرى أنها أساسية لهذه الشراكة.

أولاً، ثمة حاجة إلى تحديد الأدوار على أساس مزايا نسبية متميزة ومفهومة. والمجلس سيحقق أقصى استفادة من تعاونه مع المنظمات التي لديها الولاية والقدرة على العمل بشأن مسائل السلام والأمن الدوليين. وعلى سبيل المثال، وكما جاءت استجابة المحيط الهادئ للأزمة في جزر سليمان، فإن وجود إعلان بيكيتاوا لعام ٢٠٠٠ بالفعل لدى منتدى جزر المحيط الهادئ، والذي يحدد إطاراً واضحاً لاستجابة جماعية للأزمات الإقليمية، كان أساسياً.

والمزايا النسبية للمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية واضحة، وقد أشار إليها آخرون صباح اليوم بالفعل. وهي تشمل معرفة أعمق بالسياق، وفهماً ثقافياً ومصلحة سياسية كامنة في الاستمرار حتى النهاية، إلى جانب القرب الجغرافي. وكل هذه العوامل أسهمت في النجاح في جزر سليمان.

والاستفادة من الميزة النسبية تنطبق بوضوح على بعض التحديات الرئيسية الراهنة. ففي الصومال، يتمتع الاتحاد الأفريقي بميزة نسبية في عمليات السلام، بينما توفر الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، مهارات أساسية لتحقيق الاستقرار والحوكمة ما بعد النزاع. وفي السودان، يؤدي الاتحاد الأفريقي دور وساطة أساسي، سعياً إلى تخفيف التوترات واستمرار المحادثات بين الأطراف، وهو ما تدعمه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بطرق مختلفة. والنقطة المهمة هنا أن كل منظمة تؤدي دورها بقواها النسبية.

والمجال الثاني الذي ينبغي التركيز عليه هو تعزيز الحوار والتواصل وبناء القدرات. وهذه مسألة حيوية الأهمية لتعزيز التنسيق وضمان استفادة المنظمات على كل المستويات من أفضل الممارسات. فالأمم المتحدة لديها خبرة واسعة في أفضل الممارسات في حفظ السلام؛ وبتطورها، فإنه ينبغي نقلها إلى المنظمات الإقليمية ذات الصلة. ومرة أخرى، فإن حوار الأمم المتحدة والتواصل وبناء القدرات يتسق هيكلياً وتنظيمياً مع الاتحاد الأفريقي، لأن هيكله الخاص قد طور لمواجهة تحديات السلام والأمن في القارة. وهذا التعاون يمكن

أن يرشدنا إلى ممارسات قد تكون مفيدة لمنظمات إقليمية أخرى – مع الإقرار، طبعاً، بأنه ما من نموذج واحد يصلح لكل الحالات. وهذا التبادل يجب أن يكون في الاتجاهين، فهناك الكثير الذي يمكن أن تتعلمه الأمم المتحدة من المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية.

والمجال الثالث يتعلق بالشراكات في المسائل المواضيعية ومسائل حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية. لقد أقر المجلس بالدور الأساسي الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التوكيد على دور المرأة في منع نشوب النزاع وبناء السلام وحفظ السلام والاستجابة الإنسانية؛ وضمان حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح؛ وضمان حماية المدنيين أساسي لجهود حفظ السلام. والبيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم (S/PRST/2013/12)، يكرس، كما يجب، التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بهذه المسائل المواضيعية الثلاث.

ونرحب أيضاً بإقرار المجلس في البيان بأن المنظمات الإقليمية تؤدي دوراً بالغ الأهمية في التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه مسألة ألحت مناطق كثيرة على أن يكون العمل بشأنها جماعياً. ومن الأهمية أن نرى المجلس، في المقابل، يشجع المنظمات الإقليمية على تعزيز استجابتها الجماعية.

ولا يخفى علينا أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية معقد ومتغير. وهناك تحديات مستمرة. وفي ملحقه لخطة للسلام قبل ٢٠ عاماً خلت، أقر بطرس بطرس غالي بأن الجوانب السياسية والتنفيذية والمالية للتعاون ”تثير مسائل تتسم ببعض الحساسية“ (S/1995/1، الفقرة ٨٦ (د)). هذا هو الحال عادة، إلا أن هذا يجب ألا يكون عائقاً لنا أبداً.

والتمويل هو أحد هذه المسائل. فعندما يأذن المجلس للمنظمات الإقليمية بالقيام بعمليات حفظ السلام، علينا أن نبذل قصارى جهدنا للتأكد من أن الموارد كافية لأداء المهام التي نطالبها بتأديتها. وعلى المجلس أن يواصل تطوير الإطار لضمان فعالية شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية، ونرى أن البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم يشكل إسهاماً هاماً في هذا الصدد.

ختاماً، أود أن أشكر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الممثلة هنا، على عملها المتنامي والقيم صوب تحقيق السلام والأمن الدوليين وأهدافنا المشتركة، كما كرست في ميثاق الأمم المتحدة. وكما قال الأمين العام صباح اليوم، فإن قيمة جهودنا مجتمعة هي ما يمكن أن يكون عامل الحسم.

**السيدة لوكا** (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الأرجنتينية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. إن حضور الرئيسة فرناندیز ومشاركة هذا العدد الكبير من الوزراء دليل على أهمية الموضوع قيد المناقشة اليوم. وأشكر الأمين العام وممثلي اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على بياناتهم الاستهلالية الوافية.

ولكسمبرغ تؤيد تماماً البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

يقر مجلس الأمن، عن حق، بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وإسهامها في منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومن الواضح أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ليس مستصوباً فحسب، بل إنه ضروري أيضاً.

ولكسمبرغ ترحب بالتعاون القائم منذ أمد بعيد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وهذا التعاون يغطي الآن كامل نطاق الاستجابة للأزمات الدولية، من الاستجابة

المباشرة للأزمات والعمل الإنساني وحفظ السلام وبناء السلام إلى التنمية خارج القارة الأوربية. وأوجه التآزر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مسرح العمليات حيث يعملان جنباً إلى جنب، تكتسي أهمية كبيرة، سواء في كوسوفو أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو الصومال أو في مالي الآن.

وفي القارة الأفريقية أيضاً يتطور التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشكل أكبر. وسواء تعلق الأمر بالتهدئة النهائية في منطقة دارفور في السودان أو تطبيع العلاقات بين السودان وجنوب السودان، فإن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يعملان جنباً إلى جنب. ونعلق أهمية في هذا الصدد على الدعم القوي من جانب مجلس الأمن للوساطة التي يقوم بها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

وفي ١ تموز/يوليه، جاء نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تتويجاً لتعاون وثيق ومثمر بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة. وقد أسهمت الجهود المتضافرة لتلك المنظمات في استقرار الموقف السياسي والأمني في مالي وفتح المجال لكي تعقد في ٢٨ تموز/يوليه الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي تنتهي بها عملية الانتقال السياسي في هذا البلد.

وعلى الجانب الآخر من القارة، في الصومال، فتحت الجهود المجتمعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي صفحة جديدة في تاريخ ذلك البلد. وبفضل وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تحققت مكاسب إقليمية كبيرة خلال الاثنى عشر شهراً الماضية. ومنذ ٣ حزيران/يونيه، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال تقدم الدعم المتكامل للصومال بينما تعزز الشراكة الاستراتيجية والتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في جميع المجالات ذات الصلة بتوطيد السلام. وفي هذا السياق، نتطلع إلى نتائج الاستعراض المشترك القادم للبعثة. ونرحب باعتزام الاتحاد الأفريقي العمل بشكل وثيق مع الأمانة العامة في سياق ذلك الاستعراض.

ويحدونا الأمل في إرساء نفس هذا التعاون المثمر قريباً بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إنشاء بعثة دعم دولية بقيادة أفريقية لدعم ذلك البلد.

وقبل أن أختتم بياني – مع أنه لا يزال هناك الكثير، بالطبع، الذي ينبغي قوله فيما يتعلق بأهمية تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية الأخرى، ولا سيما جامعة الدول العربية – اسمحوا لي بأن أتطرق إلى موضوع قريب إلى قلوبنا، وأعني حماية الأطفال في النزاع المسلح. لا يمكن إنكار مساهمة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والاتفاقات بشأن حماية الأطفال المتضررين بالنزاع المسلح، ومبادرة التعاون الإقليمي التي يقودها الاتحاد الأفريقي ضد جيش الرب للمقاومة خير مثال على ذلك.

وبشكل عام، فإن انخراط المنظمات الإقليمية المتزايد في بعثات حفظ السلام وبناء السلام يثير بعض التحديات لحماية الأطفال، خاصة فيما يتعلق بقواعد الاشتباك وإدارة العمليات. ولذلك، نرحب بإعادة تأكيد البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم (S/PRST/2013/12) على النداء الذي تضمنه البيان الرئاسي الصادر في ١٧ حزيران/يونيه بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/PRST/2013/8) الذي يدعو المنظمات الإقليمية إلى إدراج حماية الأطفال في سياساتها وبرامجها وأنشطة التخطيط وتعيين متخصصين في حماية الطفل ضمن بعثاتها الميدانية.

وفي هذا المجال وغيره، يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تحقق نتائج كبيرة بالعمل معاً بطريقة تكاملية. وكعضو مؤسس في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وكثير من المنظمات الإقليمية في القارة الأوروبية، فإن لكسمبرغ مناصر قوي لقضية التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. ويمكن

للمجلس أن يعول علينا للمساعدة في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال السلام والأمن.

**السيد مسعود خان** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفنا أن رئيسة جمهورية الأرجنتين تترأس هذا الاجتماع الخاص لمجلس الأمن. ونهنئ الأرجنتين على توليها رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس، ونعرب عن تقديرنا للعمل القيم الذي تؤديه السفيرة ماريا كريستينا برسيفال وفريقها في إدارة عمل المجلس لهذا الشهر.

ونثني على الولايات المتحدة لرئاستها الفعالة للمجلس في الشهر الماضي. ونرحب ترحيباً حاراً في قاعة المجلس بالسيدة سامنتا باور، الممثل الدائم الجديد للولايات المتحدة، ونتطلع للعمل معها.

ونتقدم بالشكر للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن هذا الموضوع الهام.

لقد أستمعنا باهتمام إلى البيانات التي أدلي بها باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأفريقي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجامعة الدول العربية. ونعرب عن تقديرنا أيضاً لإسهام الوزراء الذين شاركوا في مناقشة اليوم.

اتضح من الإحاطات الإعلامية المقدمة صباح هذا اليوم أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تتعاون بشكل أوثق من أي وقت مضى لصون السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب الأزمات وإدارتها وتسويتها. والشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تعزز الأمن الجماعي، إلا أنها تثير بعض المشاكل الجديدة أيضاً.

وكان العام المنصرم جيداً فيما يتعلق بالشراكات. وتحت قيادة الأمين العام، أبرم إطار السلام والأمن والتعاون للبحيرات الكبرى والمنطقة. وهذا الإطار الذي يؤيده ١١ بلداً وأربعة من الضامنين – الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية لبلدان الجنوب الأفريقي – يبشر بإحلال السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجوار. وبالمثل، فإن التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قد أسهم في تحقيق الاستقرار في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

والأمم المتحدة قدمت الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في العمليات الرئيسية لنشر القوات والمناوبات والدعم العملياتي ودعم الميزانية. كما أنها دعمت القوة الدولية للمساعدة الأمنية في إطار ولاية الأمم المتحدة، إلى جانب دعم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. والتعاون بين الأمم المتحدة والمتظمات الإقليمية يتطلب استراتيجية دينامية لمعالجة أوجه القصور في القوات والمعدات والخبرة العسكرية، فضلاً عن التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستدام. ويتطلب كذلك الإشراف الدقيق من جانب مجلس الأمن ومواءمة نهج المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة.

والمنظمات الإقليمية لديها رؤى فريدة وفهم أعمق للتراعات المحلية والقيم الثقافية. وكثيراً ما تمنحها تلك المعرفة ميزة نسبية في منع نشوب التراعات وتسويتها. وفي كثير من الحالات، يكون لديها تأثير كبير على الأطراف في التراع، التي تجنح إلى وضع ثقة أكبر في المنظمات الإقليمية.

وهناك المزيد الذي يمكن عمله لتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ولكل منظمة إقليمية خلفية تاريخية فريدة وأهداف مميزة وعضوية متنوعة. وينبغي مراعاة الخصائص والقدرات المميزة لكل منظمة عند وضع استراتيجيات للتعاون. والمنظمات الإقليمية تساعد المجلس على تلافي الأزمات الوشيكة من خلال تبادل المعلومات على أساس الوقت الحقيقي. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم بناء قدرات الإنذار المبكر للمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

وينبغي للمنظمات الإقليمية أن تستخدم كامل قدراتها لإقناع الأطراف بعدم الاعتماد على السلاح في تسوية نزاعاتها، وأن تشجعها على استخدام الوسائل السلمية.

وندعو جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي إلى استخدام علاقاتهم الواسعة ونفوذهم في إقناع جميع الأطراف في سوريا بحضور مؤتمر جنيف-٢.

ولا يخفى علينا جميعاً أن المسائل الأفريقية تشكل معظم جدول أعمال مجلس الأمن. والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي محور هام لصون السلام والأمن الدوليين في القارة الأفريقية. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها معالجة الثغرات في التمويل والقدرات بغية تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على منع نشوب النزاعات تحت مظلة البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

ونشيد بالاتحاد الأوروبي لدعمه أنشطة حفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا بتمويل كبير لعمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بتكليف من الأمم المتحدة. ونشجع المنظمات الإقليمية الأخرى على أن تحذو حذو الاتحاد الأوروبي إن كانت لديها القدرة على أن تفعل ذلك.

وينبغي للمنظمات الإقليمية مضاعفة جهودها لمكافحة الجريمة العابرة للحدود كالإرهاب والاتجار بالمخدرات وانتشار الأسلحة والقرصنة. ونجاح استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل يتوقف على التعاون الأقاليمي لمكافحة تلك التهديدات.

لقد شرعت الأمم المتحدة في جهود كبيرة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد أن ينجح لواء التدخل رغم التحديات التي تمثلها وعورة الأرض ووجود العديد من المجموعات المتمردة والمسائل العقائدية، لأن أداءها سيكون له أثر على بعثات وحالات مماثلة وعلى التطور المفاهيمي لحفظ السلام الحديث.

وينبغي معالجة المسائل الكامنة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية من خلال تشجيع التكاملية. ولا بد من الاحترام الكامل لمبادئ التشاور وأسبقية الأمم المتحدة وتقسيم العمل بشكل فعال واتساق النهج، وكلها مبادئ معترف بها على نطاق واسع. وتلك في واقع الأمر هي المعايير الأساسية للتأويلات الناشئة لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

أخيراً، ينبغي تعزيز الدور الإنساني ورفع كفاءات المنظمات الإقليمية كيما يتحقق السلام المستدام.

وإننا نؤيد بالكامل البيان الرئاسي الشامل (S/PRST/2013/12) الذي وضع في صيغته النهائية تحت قيادتكم، سيدتي الرئيسة. ونثني على بعثتكم لإعدادها ورقة مفاهيمية حسنة الهيكلة (S/2013/446، المرفق).

**السير مارك ليال غرانت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيدتي الرئيسة، على مجيئكم إلى نيويورك لترؤس هذه المناقشة، وعلى اختيار موضوع الساعة المهم هذا.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الأربعة على إسهاماتهم الهامة هذا الصباح. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الأرجنتين والسفيرة بيرسيفال على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، ورحب ترحيبا حارا في الأمم المتحدة بزميلتنا الأمريكية الجديدة، السفيرة سامانثا باور.

لقد توخى مؤسسو الأمم المتحدة الحكمة في وضع أحكام فيما يتعلق بتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في الفصل الثامن من الميثاق. غير أني أشك في أنهم كانوا قادرين

على توقع مدى ونطاق المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي برزت منذ عام ١٩٤٥ والدور الهام الذي لا تزال تقوم به في منع نشوب الصراعات وحلها.وأود أن أقدم أربعة أمثلة حديثة على المشاركة الفعالة في منع نشوب الصراعات من قبل المنظمات الإقليمية.

ففي أوروبا، أدى الحوار بين بلغراد وبريشتينا الذي يسره الإتحاد الأوروبي إلى إحراز تقدم كبير في العلاقات بين صربيا وكوسوفو، الأمر الذي أسفر عن وضع إطار للتعاون العملي بين البلدين وخفض حدة التوتر في منطقة هشة.

أما في اليمن، حين واجه البلد عام ٢٠١١ عدم استقرار سياسي رافقه عنف خطير، اضطلع مجلس التعاون الخليجي بدور قيّم في التوسط من أجل التوصل إلى اتفاق أنشأ إطار عملية انتقال سياسي عن طريق التفاوض، وينبغي أن تؤدي إلى وضع دستور جديد وإجراء انتخابات في عام ٢٠١٤.

وبالنسبة لجنوب شرق آسيا، فقد أدت الجهود التي بذلتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا عام ٢٠١١ تحت رئاسة إندونيسيا، وبدعم نشط من مجلس الأمن إلى وقف أعمال العنف على طول الحدود التايلندية – الكمبودية.

وفي أفريقيا، فقد أدت المشاركة الصبورة من قبل الرئيس مبيكي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بدور رئيسي في إدارة التوترات المحيطة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان وجنوب السودان. فقد وضعت خريطة طريق الاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل ٢٠١٢ نموذجا لقرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢) وكانت بمثابة نموذج للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

ويمكننا استخلاص بعض الدروس المفيدة من هذه الأمثلة وغيرها. فهي تبين كيف يمكن للمنظمات الإقليمية التي تتضرر مصالحها مباشرة من احتمال عدم الاستقرار في المنطقة أن تعطي شعورا قويا بإلحاح مشاركتها والالتزام بها. وهي تبين كيف يمكن للمنظمات الإقليمية أن تطبق المعرفة التفصيلية بالمسائل الاجتماعية والسياسية الجارية. وفي بعض الظروف، ترى بعض المنظمات الإقليمية أنه من الأسهل أن تتقبلها الأطراف المعنية بصفتها حفظة سلام ووسيطة. وكما يبين مثال كوسوفو، فيمكن للمنظمات الإقليمية في كثير من الأحيان أن تستفيد من مجموعة الحوافز القائمة من خلال الروابط المشتركة في المنطقة للتشجيع على التحلي بروح التوافق والمرونة.

وهناك سبل أخرى يمكن للمنظمات الإقليمية أن تساعد في صون السلم والأمن الدوليين من خلالها. ويمكنها أن تضطلع بدور قيم بوصفها مراقبة مستقلة للانتخابات، مما يحول دون إساءة استعمال الإجراءات الانتخابية ويؤكد إجراء الانتخابات على النحو السليم. ولكن ترافق هذا الدور مسؤولية هامة. وفي الحالات التي تكون فيها هناك أدلة موثوق بها على مخالفات جسيمة في إجراء الانتخابات، يجب أن تكون المنظمات الإقليمية التي رصدت الانتخابات جاهزة للإعراب عن هذه الشواغل بصورة واضحة وموضوعية وغير مقيدة بالتضامن الدبلوماسي أو الإقليمي.

ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تساعد أيضا في تعزيز السلم والأمن الدوليين عن طريق وضع معايير الديمقراطية ودعمها وتحقيق الحكم الرشيد بين أعضائها. إن سياسة عدم التسامح التي يتبعها الإتحاد الأفريقي إزاء الانقلابات العسكرية وغيرها من الانتهاكات للمعايير الديمقراطية عامل هام في ذلك الاتجاه الذي شهد إنشاء ا الديمقراطية المتعددة الأحزاب على نطاق واسع في جميع أنحاء القارة، حيث حلت الديمقراطية محل الأنظمة العسكرية أو أنظمة الحزب الواحد.

وقد ساعد استعداد فريق العمل الوزاري في إطار الكومنولث على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعليق مشاركة

الأعضاء في المنظمة على دعم المعايير الديمقراطية وترسيخها. وقد أبرزت بعض الأمثلة الإيجابية على تعاون المنظمات الإقليمية مع الأمم المتحدة. غير أن من المهم أيضا مناقشة الصعوبات فضلا عن إبراز النجاحات.

أولا، ستكون بعض حالات الصراع ذات صلة بالعديد من المنظمات الإقليمية، وقد تختلف آراء المنظمات المختلفة. ففي عام ٢٠١١ – بشأن ليبيا على سبيل المثال– كان موقفا جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي على خلاف جوهري فيما يتعلق بالثورة الجارية حينئذ. وبوجه عام، فإن المجلس يحرص دائما على أن يأخذ في الحسبان آراء المنظمات الإقليمية ذات الصلة. غير أن ذلك يصبح أكثر صعوبة حين تكون تلك الآراء متباينة جدا.

ثانيا، شهدنا حالات تكون فيها آراء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة متناقضة. فمرة أخرى في عام ٢٠١١ كان ذلك هو الحال عندما اتخذ الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نهجا مختلفة إزاء التطورات التي شهدتها كوت ديفوار، الأمر الذي دعا المجلس إلى ضرورة تقييم منظورات إقليمية ودون إقليمية متنوعة.

ثالثا، هناك ضرورة أيضا إلى النظر إلى مسألة القدرات بطريقة واقعية. فلدى المنظمات الإقليمية في بعض الأحيان الإرادة السياسية ولكنها تفتقر إلى القدرة العملية أو المالية التي تمكنها من اتخاذ إجراءات عاجلة استجابة لتحديات السلام والأمن. فقد شهدنا في مالي في عام ٢٠١٢، استعداد المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لقيادة الاستجابة الدولية. ولكن أعقب ذلك تلكؤ طويل عمد خلاله المتمردون إلى توسيع سيطرتهم على أجزاء من البلد بشكل مطرد، الأمر الذي اقتضى تدخل القوات الفرنسية بغية السيطرة على الأزمة المتزايدة.

وبالمثل فإن هناك ضرورة لأن ينظر المجلس في أعماله بصورة انتقادية. ويجب علينا أن نعترف بصراحة بالمناسبات – كما هو الحال في سوريا – التي فشلنا فيها في توفير استجابة دولية فعالة واتجاه واضح في الحالات التي يكون فيها صوت المنظمات الإقليمية ذات الصلة، من قبيل جامعة الدول العربية، واضحا ومحددا فيما يتعلق بما تتوقعه منا.

وعليه، فإن هناك دروسا لنتعلمها، ونجاحات ينبغي إبرازها. ولكن لا يزال الاتجاه العام نحو زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية في منع نشوب الصراعات، وبالتالي زيادة تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية واضحا. وذلك تحد يجب علينا التسليم به. وينبغي أن نفعل ذلك بطريقة مرنة وابتكارية. ويضع البيان الرئاسي اليوم (S/2013/PRST/12) ووثائق المجلس السابقة بشأن التعاون مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية مبادئ توجيهية قيّمة. غير أنه ينبغي تجنب إغراء الميل إلى تغليب الجوانب النظرية من علاقاتنا أو إعطاء الأولوية لوضع مبادئ صارمة للتعاون المؤسسي بدلا عن التركيز على اتخاذ الإجراءات العملية.

**السيد لاميك** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود أن أشكركم على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم، وأن أرحب بجميع الوزراء والممثلين الآخرين الذين تكلموا قبلي. وأود أيضا أن أرحب بالممثلة الدائمة الجديدة للولايات المتحدة، وإن كان الوقت الذي قضيته هنا في الأمم المتحدة قصيرا. وأخيرا، أنوه أن فرنسا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وكما قلت، أود أن أشكركم، سيدتي، على عقد هذه المناقشة لأنها تسمح لنا بالنظر في مسألة رئيسية وذات أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا: إسهام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز سيادة القانون.

وتقتضي منا شدة وتعدد الصراعات التي يشهدها العالم أن نلجأ إلى جميع الوسائل المتاحة لنا. وفي هذا السياق، فإن إسهام المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين يكتسي أهمية حاسمة. وذلك الإسهام منصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويلبي العديد من الأهداف. وهو يسمح للمنظمات الإقليمية العاملة تحت رعاية الأمم المتحدة بأن تتمتع بشرعية سياسية قوية. وفي المقابل، فهو يتيح للأمم المتحدة أن تعوّل على المعارف الفنية والأساليب التشغيلية للمنظمات الإقليمية. وقد شهدنا أمثلة جيدة على ذلك في مالي، حيث مكّن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة – الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا– البلد من الخروج من الأزمة الأخيرة.

وأود مثل بعض المتكلمين الذين سبقوني، أن أذكر بإيجاز دور الاتحاد الأوروبي. ذلك أنه يضطلع بدور رئيسي في إطار المجتمع الدولي. وأود أن أذكر أن السلام والأمن يكمنان في صميم المشروع الأوروبي الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مثل الأمم المتحدة. ويبرز الاتحاد الأوروبي بين المنظمات الإقليمية بسبب تعاونه المتقدم مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى. وتمكنه قدراته التشغيلية من دعم الأنشطة المتنوعة فضلا عن تطوير الآليات المؤسسية اللازمة لتمويل بعثات حفظ السلام المكلفة من قبل مجلس الأمن والمشاركة فيها، بالإضافة إلى الإسهام في منع الأزمات وعمليات تحقيق الاستقرار فيما بعد الصراع. ويمتد هذا التعاون اليوم إلى جميع القارات.

وقد خصص الاتحاد الأوروبي ٧٤٠ مليون يورو منذ عام ٢٠٠٤ في مجموعة متنوعة من الطرائق من أجل تيسير السلام في أفريقيا. ويستجيب الاتحاد الأوروبي للاحتياجات العاجلة من خلال آليته المعنية بالاستجابة السريعة، علاوة على الاستجابة للاحتياجات في الأجل الطويل من خلال عمليات دعم السلام التي تمكن من توفير التمويل بطريقة يمكن التنبؤ بها.

وقد مكّنت الآلية أيضا الاتحاد الأوروبي من تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، منذ عام ٢٠٠٧، الأمر الذي يعطي مثالا واضحا على التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وهذه الآلية مكّنت أيضا الاتحاد الأوروبي من تمويل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال منذ عام ٢٠٠٧، وهذا مثال جيد على التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. كما أسهم الاتحاد الأوروبي في تقديم دعم هام لنشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية استنادا إلى الأساس ذاته. وهو يدعم كذلك تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية.

وبالمثل، ينسّق الاتحاد الأوروبي أنشطته في ليبيا مع الأمم المتحدة، عبْر بعثته لتقديم المساعدة الحدودية، كما يفعل تماما مع الأمم المتحدة في كوسوفو. وفي ما يتعلق بجورجيا، على سبيل المثال، شارك الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة بشكل مشترَك في المناقشات في جنيف، وهو يموّل تدابير بناء الثقة بين الأبخازيين والجورجيين التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأخيرا، إنّ أحد الأهداف الرئيسية التي حددها الاتحاد الأوروبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لنفسيهما في مؤتمر قمتهم في سنتياغو في شباط/فبراير، كان المساهمة بفعالية وبشكل مشترك في السلام والأمن الدوليين.

ولا يمكن لدور المنظمات الإقليمية إلا أن يتنامى استجابة لمبدأ الفرعية، وللعقلية التي تشجّع أصحاب المصلحة الإقليميين على تولّي المسؤولية والمُلْكية. وفرنسا تُسهم في هذا الجهد عبْر المنظمات التي هي عضو فيها، فضلا عن دعمها لإقامة هيكل أمني إقليمي. وفيما ينبغي لنا مواصلة دعمنا لهذا التوجُّه

التعاوني، يتعيَّن علينا مواصلة توخي الحذر من خطر تفتيت الأمن الجماعي. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، لا يزال مجلس الأمن الهيئة المنوط بها المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ويعمل بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة لبلوغ تلك الغاية.

إنّ الحوار بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى يثير غالبا مسائل معقدة ناجمة عن نقص الموارد في مجال القوات مثلا، ولكن أيضا في المعدات، والخبرة العسكرية والمعرفة المدنية والتمويل؛ وتنفيذ التمويل الذي يمكن التنبّؤ به والاعتماد عليه؛ ومسألة درجة الرقابة التي يمكن أن يمارسها المجلس على العمليات التي يأذن بها. لكنّ ذلك ينبغي ألاّ يُعتبَر عقبة. بل إنه على النقيض، يفسِّر حيوية العلاقة بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات. والاستجابة لهذه المسائل بسرعة وفعالية تحدٍّ ينبغي أن نتصدى له جميعا.

ختاما، أودّ أن أتناول موضوعا أخيرا واحدا، عالجه البيان الرئاسي الذي اعتُمِد اليوم (S/PRST/2013/12)، وهو أن بلدكم، سيدتي الرئيسة، قرَّر تسليط الضوء على مكافحة الإفلات من العقاب، وعلى الأهمية التاريخية للمحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، والدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في هذا المجال، والذي نحن ممتنُّون له. فهذا دليل آخر على التزام بلدكم الثابت بتلك المسائل، في إطار مجلس الأمن خصوصا والأمم المتحدة عموما. وفرنسا تعرف بعض الشيء عن هذا الموضوع، لأنّ بلدينا، مع المغرب، روجت في إطار المنظمة للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وها نحن هنا ثانية، في مجلس الأمن، بعض البلدان المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية، التي كان مُواطنك، السيد مورينو أوكامبو، مدَّعيها العام الأول. لذا، فإنّ الإشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب في نصّ متعلق بتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية سابقة مرحَّب بها، ونحن مدينون بها إليكم.

وإنه تذكير مفيد أيضا بأنّ مبادئ العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان هي المبادئ التأسيسية للعديد من المنظمات الإقليمية. وقد أنشئ الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية على رفض النزاع وحول هدف ضمان السلام والأمن، وطوَّرا آليات أساسية لتعزيز سيادة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان. ومبادئ ميثاق الاتحاد الأفريقي تكرِّس رفض الإفلات من العقاب وحق الاتحاد في التدخل في أي بلد يشهد ارتكاب جرائم خطيرة، أو إبادة جماعية، أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وقد حان الوقت لإدراك أهمية هذه المواضيع في الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. لذا، فإنّ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل السلام والأمن ضرورة سياسية وتنفيذية يجب أن تستمر، بالانسجام مع شروط وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة، وبرعاية مجلس الأمن. وبهذه الطريقة، سنضمن بالتزامن الاتساق في التصرف الدولي، والشفافية في أنشطة الأمم المتحدة والاحترام لقِيَم المنظمة.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب بكم، سيدتي الرئيسة، لترؤس ا مجلس الأمن. وإننا ممتنُّون لوفد الأرجنتين على مبادرته إلى عقد مناقشة مفتوحة في المجلس بشأن مسألة موضوعية مثل تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وحضور ممثلي عدد من المنظمات الإقليمية الريادية في القاعة دليل على أهميتها.

إنّ الطابع العالمي لتحديات اليوم وتهديداته، وصياغة النُّهُج الجماعية الأساسية لمعالجتها بفعالية، يستلزم تعزيز التعاون بشأن السلام والأمن الدوليين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتشمل هذه المهمة

ضمان أن تكمل المنظمات إحداها الأخرى بانسجام وبدون أية بيروقراطية غير ضرورية، بالاستفادة من المزايا النسبية لكل منها، بينما تضطلع الأمم المتحدة بدور القيادة. وبالنسبة إلى الأمم المتحدة، فإن تلك المزايا هي عالمية عضويتها وأنشطتها بشكل رئيسي، إلى جانب شرعيتها المعترَف بها عالميا. أمّا المنظمات الإقليمية بدورها، فإنها تمتلك في الغالب فهما أكثر دقة للظروف في مجالات مسؤوليتها، وللآليات الوقائية وآليات بناء السلام المعدَّلة لمواكبة الوقائع الإقليمية في معظم الحالات. ومع ذلك، من المهم أن تتركز أنشطة المنظمات الإقليمية على إيجاد حلول سياسية سلمية لحالات النزاع الناشئة، بغية ضمان عدم تأثرها المفرط بالأعضاء الأفراد، الذين قد يسعون إلى تنفيذ برامجهم الخاصة.

ويؤدي مجلس الأمن دورا رئيسيا في التعاون بين الأمم المتحدة والرابطات الإقليمية بشأن المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين. ويرتبط هذا أولا وأخيرا بموافقته الإلزامية ورصده لعمليات حفظ السلام الإقليمية والتحالفية، حيثما يُسمَح باستخدام القوة، ولا يمكن لغير قرارات المجلس أن تُضفي الشرعية الدولية الضرورية على استخدام آليات الجزاءات.

والتعاون بين هذه المنظمة العالمية وشركائها الإقليميين يحمل معه مجموعة واسعة من المشاكل. فمع مهمات حفظ السلام وبناء السلام، تأتي القوى المعاكسة المتمثلة في انتشار أسلحة الدمار الشامل، والمصادر غير الشرعية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومكافحة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وفي شبكة الشراكات التقليدية للأمم المتحدة، يشغل الاتحاد الأفريقي مكانة خاصة. والخبرة الواسعة للتعاون المرموق القائم بين كلتا المنظمتين في مجالات متعددة، دليل مفيد أيضا للمنظمات الإقليمية الأخرى في بناء نماذج فعالة للتعاون.

وهناك إمكانات عظيمة في التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ونعتقد أنّ هناك آفاقا جيدة لتواصل أوسع بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات المتطورة سريعا، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

ونحن من جهتنا، لا نستطيع تجاهل أهمية تعاون الأمم المتحدة مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، اللتين تبنيان نفوذهما السياسي عالميا، وتُسهمان في توطيد الأمن الإقليمي والدولي. وإننا نؤيد البيان الذي سيُلقيه بالنيابة عن الدول الأعضاء في هاتين المنظمتين ممثل قيرغيزستان، وهي البلد الذي يترأس حاليا كلتا المنظمتين. وهناك آفاق لتعاون أوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي في مجال حفظ السلام. ويجري تنفيذ عمل جادّ في إطار هذه المنظمة لتطوير إمكاناتها الذاتية في مجال حفظ السلام، بما يشمل العمل بالاشتراك مع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، تشارك منظمة معاهدة الأمن الجماعي بفعالية في الجهود الدولية للتعمير بعد انتهاء النزاع في أفغانستان، وفي تحييد خطر المخدرات القادمة من أراضي ذلك البلد. أمّا منظمة شنغهاي للتعاون، فإنها تقدم مساهمة جادة في الاستقرار والأمن في المنطقة الأوروبية الآسيوية، موجَّهة نشاطها نحو مكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف. ولتلك الغاية، أنشأت هيئة إقليمية لمكافحة الإرهاب، وتعمل على تطوير التعاون بشأن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية، فضلا عن توفير أمن المعلومات الدولي.

لقد سعينا باستمرار إلى تعاون أوسع وأعمق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، كما ورد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بهدف تعزيز الأهداف القيِّمة لمنظمتنا العالمية.

وفي ذلك الصدد، نرى من جهة، أنه يتعين على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تعمل على نحو أكبر لتحقيق إمكاناتها لمصلحة الأمم المتحدة، بينما من الجهة الأخرى، يتعين على الأمم المتحدة نفسها أن تواصل إعطاء أولوية للتنسيق والتعاون المتينين مع هذه المنظمات، على أساس الامتثال الصارم لمبادئ المنظمة العالمية ومجلس الأمن التابع لها.

**السيد مبييو** (توغو) (تكلم بالفرنسية): أشكر وفد الأرجنتين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة ونرحب بوجودكم يا سيادة الرئيسة بين ظهرانينا، وهذا دلالة على الأهمية التي يعلقها بلدكم على الموضوع.

كذلك اشكر الأمين العام وجميع المتكلمين الآخرين على بياناتهم. أرحب بالسيد سامانثا باور، الممثلة الجديدة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وأتمنى لها كل النجاح في توليها مهمتها الجديدة.

إن المناقشات العديدة التي عقدت بشأن مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كلها بينت أن الأمم المتحدة في قلب آلية الأمن الجماعي الدولي ويجب أن تظل كذلك، وفي ذلك السياق تقع على مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومهما يكن من أمر، فإن تزايد تفشي النزاعات المعقدة والمتعددة الأبعاد يقتضي من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تلتزم التزاما صارما وبتصميم أكبر لمنع الأزمات وحسمها في مناطقها الجغرافية. إن دورها الهام أدى إلى مزيد من التأمل في طبيعة وشكل التعاون بين المنظمة العالمية والجهات الفاعلة الإقليمية. نعتقد أن هذا التعاون لا ينبغي أن يكون قاصرا على السياق التقليدي المتمثل في صون السلم، بل ينبغي له أن يمضي أبعد من ذلك وأن يركز على إيجاد أسباب النزاعات والطرق الكفيلة بمنع نشوبها وحلها، وكذلك بناء السلام وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة ومنع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من الإفلات من العقاب. ويرحب وفدي بالبيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس من فوره (S/PRST/2013/12) والذي يشدد فيه على أهمية جميع تلك المسائل في إطار التعاون.

بقدر ما هذه القضايا معروفة لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فإني سأركز ملاحظاتي على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية. وفي ذلك الصدد، أرحب بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأثيوبيا وأؤيده تأييدا تاما. غير أنني أود أولا أن أسلم بالدور الهام الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جميع أرجاء العالم في النضال من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

في أفريقيا، إن العامل الرئيسي في تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي كان بفعل هيكل السلام والأمن الذي وفقا له تولت تدريجيا المنظمة القارية المسؤولية عن صون الأمن في القارة، بالتعاون مع الجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين، وبذلك أكدت دورها بوصفها شريكا رئيسيا للأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقوم بدور رئيسي في صون السلم. وما برحت منذ وقت طويل مسؤولة عن مصيرها بالتدخل في ليبيريا، وغينيا – بيساو، وسيراليون وفي الآونة الأخيرة تدخلها في مالي من أجل استتباب السلم في ذلك البلد قبل تلقي الدعم الدولي.

ترحب توغو بالتطور الذي حدث في السنوات الأخيرة في الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي انطلاقا من روح التفويض والمساءلة للجهات الفاعلة الإقليمية، كما تجلى مؤخرا في الجهود المشتركة لمكافحة الخطر الذي يشكله جيش الرب للمقاومة في أفريقيا الوسطى وفي منطقة البحيرات الكبرى، وبصورة خاصة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

لا بد للزخم الإيجابي لذلك التعاون من أن يستمر ويتعزز. وإنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قبل ١٠ سنوات والتعاون النشط مع المنظمات دون الإقليمية، من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتسوية الأزمات الدائرة في غرب أفريقيا ووسطها، والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى كلها تشكل جزءا من العمل الإيجابي.

ومهما يكن من أمر، نعتقد أنه من الضروري زيادة توضيح العلاقة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل تحديد مسؤولياتهما على نحو أفضل وتمكين المنظمتين من الاستفادة مما لديهما من مزايا عملا بروح القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥). إن ذلك سيساعد، في جملة أمور، على تحاشي الإحباطات وسوء الفهم التي تنشأ في بعض الأحيان نتيجة الاختلافات في الاستراتيجيات أو الحلول بين هاتين المنظمتين.

وثمة ميزة لما لديهما من خبرات إقليمية ودون إقليمية وخبراتهما الفنية، إذ كثيرا ما يتم إبلاغ المنظمات بسرعة عن تطور الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب الصراع. لذلك ينبغي للأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، أن يعزز الروابط مع تلك المنظمات بغية الاستجابة على نحو أسرع وحماية الناس المعرضين للخطر. ولا بد من إيجاد علاقة مقبولة بين استعداد هاتين المنظمتين لتولي مهمة تدبر الصراع، أو على أضعف الإيمان توفير القيادة وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، إذ أن تلك المنظمات بوسعها القيام بصورة أفضل بإجراء تقييم لنهج نحو حل الصراعات في مناطقها. وفي أي حال، لا ينبغي أن يكون هناك أي تضارب في المسؤولية أو مماطلة في الإجراءات التي يتعين اتخاذها عندما تكون حياة الناس في خطر وعندما تنعدم قدرات الدولة على حمايتهم.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغير الإقليمية ينبغي أن يعطي الأولوية للمسألة الحرجة المتمثلة في تمويل عمليات حفظ السلام التي ما برحت تشكل تحديا للمنظمات الإقليمية في توليها مسؤولية الأمن في مناطقها. ويتعين على الأمم المتحدة والمؤسسات الشريكة لها الاستمرار في تعزيز درجة أكبر من التنوع في تمويل عملية حفظ السلام واستدامة ذلك التمويل.

ونأمل من هذه المناقشة أن تولد أفكارا واستراتيجيات جديدة بغية توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعميقه وتحسينه بغية تعزيز قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة بفعالية إلى التهديدات الجديدة والقديمة للسلم والأمن الدوليين.

**السيد وانغ مين** (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بمبادرة الأرجنتين إلى عقد هذه المناقشة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لصون السلم والأمن الدوليين. ونرحب بوجود السيدة كريستينا فرناندیز، رئيسة الأرجنتين وترؤسها جلسة اليوم.

أشكر الأمين العام بأن كي - مون على إحاطته الإعلامية. لقد أصغيت باهتمام للبيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

إن الأمم المتحدة آلية جوهرية في الأمن الجماعي الدولي. وأن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين في وقت تنتشر فيه التهديدات والتحديات الأمنية، وأن المصالح الأمنية الوطنية للبلدان مترابطة بصورة وثيقة. فتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

ودون الإقليمية يساعد على النهوض بالتعددية ويعزز من آلية الأمن الجماعي الدولي ومن جهودنا المشتركة من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

وتولي الصين أهمية كبيرة للدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وتسويتها ونشر عمليات حفظ السلام وإعادة الاعمار بعد انتهاء النزاع وغيرها من المجالات. وندعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعميق التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية الاضطلاع بصورة أفضل بمسؤوليتها عن صون السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز أربع نقاط.

أولا، في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، يجب أن نسترشد بميثاق الأمم المتحدة. وعلى المجلس أن يشجع تلك المنظمات ويدعمها في السعي للتوصل إلى التسوية السلمية لأي نزاع من خلال الحوار والتشاور وبذل المساعي الحميدة والوساطة، بغية الإسهام في صون السلام والأمن الإقليميين. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون الإجراءات التي تتخذها المنظمات الإقليمية متماشية مع أغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وينبغي أن يتخذ أي إجراء وفقا لأحكام قرارات المجلس وعلى نحو ما يأذن المجلس.

ثانيا، يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تستخدم ميزاتها وان تستكمل كل واحدة منها اعمال الاخرى بالعمل بصورة مشتركة في التصدي للتهديدات والتحديات الأمنية. وتدعم الصين الدور الفريد الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة في تعزيز التسوية السلمية للنزاع، إذ أنها في موقف افضل من النواحي الجغرافية والتاريخية والثقافية. وينبغي أن يساعدها التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على تحقيق أقصى ميزاتها وتحسين استكمال كل واحدة لأعمال الأخرى وتجنب ازدواجية الجهود وتضاربها.

ثالثا، ينبغي أن يركز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على الفعالية وأن يكون متوائما مع الحالات المحلية. ويمكن للأمم المتحدة أن تنخرط في شتى أشكال التعاون العملي مع المنظمات الإقليمية، وفقا للطابع الخاص لكل منظمة، في مجال تدابير بناء الثقة وبذل المساعي الحميدة والوساطة في النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. وبالإضافة إلى آليات الحوار والتشاور القائمة، ينبغي أن تستكشف بفعالية آليات التعاون المتسمة بالمرونة والعملية مع المنظمات الإقليمية وفقا لهيكلها المؤسسي ووظائفها، بغية تلبية جميع الاحتياجات المتأصلة في أي حالة بعينها.

رابعا، على الأمم المتحدة تعزيز المساعدة والدعم اللذين تقدمهما للمنظمات الإقليمية. فتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية للتصدي للتهديدات والتحديات الأمنية وسيلة هامة لمنع نشوب النزاعات بصورة فعالة. وبذلت العديد من المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، جهودا رئيسية في التوصل إلى تسويات في البؤر الساخنة المحلية والدفع قدما بعمليات السلام وتعزيز إعادة الاعمار بعد انتهاء النزاع، مع إحراز نتائج إيجابية. بيد أنها أيضا تواجه قيودا مختلفة فيما يتعلق بالموارد والقدرات. وعلى الأمم المتحدة تقديم المزيد من المساعدة للمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي في مجالات تدريب الموظفين وبناء المؤسسات وتقديم المساعدة اللوجستية والدعم المالي، بغية تعزيز بناء قدراتها وبالتالي مساعدتها على الاضطلاع بدور هام في صون السلام والاستقرار الإقليميين.

وتولي الصين أهمية كبيرة للدور الفريد الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وسنواصل دعم تلك المنظمات في جهودها الاستباقية لصون السلام والأمن الإقليميين وتعزيز التنمية المشتركة. والصين على استعداد

لمشاركة المجتمع الدولي في الدفع قدما بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لصون السلام والأمن الدوليين، وتحقيق مستقبل أكثر أمنا وازدهارا.

وأخيرا، تؤيد الصين البيان الذي سيدلي به ممثل قيرغيزستان، الذي سيتكلم بالنيابة عن منظمة شنغهاي للتعاون.

**السيد كيم سوك** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بكم، سيدتي الرئيسة، في قاعة المجلس، وأن أشكركم على عقد جلسة اليوم المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام. واعتقد أن وجودكم، إلى جانب الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام بأن كي – مون، يدلان على تزايد أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. كما أود أن أشكر جميع ممثلي المنظمات الإقليمية على البيانات التي أدلوا بها صباح هذا اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن الترحيب الحار بالسفيرة سامانثا باور ممثلة الولايات المتحدة؛ وأتطلع إلى العمل معها بصورة وثيقة في الأيام والأشهر المقبلة.

وقبل سبعة عقود تقريبا، حينما كان يصاغ ميثاق الأمم المتحدة، كان الخطاب العام بشأن المنظمات الإقليمية في مرحلة نشأته. والرؤية التي ألهمت تلك المحاولة الجريئة لتكريس فصل كامل للتعاون مع الترتيبات الإقليمية أثبتت أنها رؤية عظيمة. واليوم يتطلب تعقيد وتنوع التهديدات الماثلة أمام صون السلام والأمن الدوليين استجابة متعددة الأبعاد. ويشكل الدور المتزايد الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ضمن منظمات أخرى، معلما رئيسيا لتلك الاستجابة.

وتتمثل إحدى النقاط الهامة في أن درجة التعاون داخل المنطقة الواحدة تختلف بقدر كبير بين المناطق، على أساس الخلفية التاريخية والسياسية الفريدة التي تحظى بها كل منطقة. ونحن نرى أن التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية سيكون مثمرا بصورة أكبر حينما ينظر في ذلك الواقع على النحو الواجب. وأي محاولة لاختراع طريقة وحيدة ومتماثلة للتعاون ستثبت أنها غير مناسبة. ونحن بحاجة إلى أن نتحلى بالمرونة والتجاوب والتكيف. والأمر الأهم، ينبغي أن نتطلع إلى أن نكون قادرين على التصور كما كان الآباء المؤسسون للأمم المتحدة.

إن جمهورية كوريا، التي تقع في منطقة لا يحظى فيها دور المنظمات الإقليمية بالأهمية التي يحظى بها في المناطق الأخرى، تود أن تضيف قيمة إلى مناقشة اليوم بالإشارة إلى أن جهودنا المشتركة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي الا تقود بدون قصد إلى اختلال حيث يمكن للوزن الذي يعطى للآراء الإقليمية أن ينجم في الحاق ضرر عارض بالبلدان التي لا تنتمي لترتيبات اقليمية.

وبعد قولي ذلك، يود وفد بلدي أن يشارك الآخرين الإقرار بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في موقف أفضل يمكنها من فهم الأسباب الجذرية للتراعات التي تنشب في المناطق التي تنتمي لها وسياق هذه التراعات. وبوسع تلك المنظمات أن تضطلع بدور حيوي في الدورة الكاملة للتراع التي تشمل منع نشوب التراع وتسوية التراع وحفظ السلام وبناء السلام.

وفي الأعوام الأخيرة، أظهرت لنا الحالة في أماكن مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي ودار فور وجمهورية أفريقيا الوسطى الإنجازات القيمة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والقيود على هذا التعاون. وتبين التجربة بوضوح أن التفاعل الناجح بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يتطلب من مجلس الأمن أن يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين. وتضطلع المنظمات الإقليمية بدور تكميلي من حيث المبدأ وفي الواقع.

ولذلك، من الأهمية البالغة بمكان أن تقوم المنظمات الإقليمية بتعزيز قدراتها بالذات لكي تضطلع بدور ذي مغزى

في إعادة السلام والأمن. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل تقديم الدعم لها بتبادل الدروس المستخلصة من خلال التجربة مع الاستمرار في استكشاف سبل جديدة لتحسين القدرات الإقليمية.

ويغطي البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم (S/PRST/2013/12) مجالات شاملة للتعاون. ونعتقد أن البيان سيعمل بوصفه مرجعا تاريخيا بشأن هذه المسألة. ونقدر جهود الأرجنتين في تقديم مشروع قيم للبيان وتنسيق جميع الجهود في العملية. ونود أن نبرز أربع نقاط محددة.

أولا، يشكل إنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الخطوة الأولى نحو سيادة القانون في عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وينبغي على وجه الخصوص ألا يفلت العنف والجرائم المرتكبة بحق النساء والأطفال من العقاب. ويحدونا الأمل في أن تسهم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز المساءلة من خلال تعاونها مع المحاكم الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

ثانيا، بوسع المنظمات الإقليمية أن تسهم إسهاما كبيرا في التنفيذ الفعال لأنظمة جزاءات مجلس الأمن عبر تشجيع أعضائها على الصعيد الإقليمي. ونأمل أيضا أن تتعاون جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بصورة كاملة مع لجان الجزاءات التابعة للمجلس وأفرقة الخبراء التابعة لها.

ثالثا، تكتسي الجهود المنسقة المبذولة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية أهمية حاسمة في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن شأن تبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات الإقليمية وفيما بينها أن يساعد على القضاء على الحلقات الضعيفة التي يمكن أن يستغلها الإرهابيون. ولن تألوا جمهورية كوريا – بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) – جهدا في تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية بغية إنشاء شبكة فعالة من عدم الانتشار.

وأخيرا، سيؤدي أيضا تحسين التنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة وفيما بينها إلى تؤازر فعال في التصدي للجرائم عبر الوطنية مثل القرصنة والاتجار بالبشر والمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة عبر الحدود. وبوسع الأمم المتحدة أن تتولى زمام القيادة في تعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية بهدف التصدي بصورة مشتركة لجميع أنواع الأخطار التي تهدد السلام والأمن.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للأرجنتين.

لقد تولى بلدي الآن رئاسة مجلس الأمن للمرة التاسعة، ولكن في سياق إقليمي لم يسبق له مثيل. فهناك ١٤ وزير خارجية في المجلس اليوم، ١٢ منهم من منطقة أمريكا اللاتينية. وتكلم ممثل كوبا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في حين أخذ ممثل بيرو الكلمة باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. والأرجنتين عضو مؤسس لكلا هذين الكيانين الإقليمي ودون الإقليمي. بيد أن الأهم هو أنه تعين على كلا هاتين الهيئتين التصدي لحالات صراع خطير في المنطقة، وأنهما كانتا قادرتين على الاستجابة. وذلك هو على وجه التحديد ما يتعين أيضا على مجلس الأمن القيام به أساسا في مواجهة مختلف الصراعات التي تنشأ في شتى أنحاء العالم، الأمر الذي يعرّض قيم السلام والأمن للخطر البالغ في عالم اليوم.

وإحدى الحالات التي تعيّن علينا حلها – عندما كنا مجموعة ريو وقبل أن ننشئ جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – كانت الحالة الصعبة بين إكوادور وكولومبيا، التي كادت تصل إلى صراع مسلح. ونتيجة لتدخل مجموعة ريو – التي كان مقرها الرئيسي في ذلك الوقت

في الجمهورية الدومينيكية – فقد أمكن حل الصراع بطريقة ناجحة. وتمكن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أيضا في وقت لاحق من التصدي بصورة ناجحة للعديد من الحالات، بما في ذلك الحالات المحلية في مختلف البلدان، الأمر الذي عرّض للخطر استقرار الأنظمة الديمقراطية، على سبيل المثال، ما يسمى بأزمة باندو التي تعلقت بحكومة الرئيس إيفو موراليس في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأدت إلى إعلان مونيدا الذي تم التوصل إليه في سانتياغو تحت رعاية الرئيسة باتشيليت، بصفتها الرئيسة المؤقتة لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية. واعتمدنا أيضا إعلان بوينس آيرس، الذي تصدى لمشكلة الإطاحة بالرئيس رافائيل كوريا، رئيس إكوادور. وتمكنا بذلك من وقف الأزمة وضمان استمرار النظام الديمقراطي. وهي مسألة مثيرة للقلق البالغ في منطقتنا. بل هي أمر أثّر سلبا على إمكانات تحقيق النمو الاقتصادي في المنطقة، لأن النمو الاقتصادي لا يتحقق أساسا إلا في بيئة يسودها السلام والأمن.

وعليه، أرى أن ثمة علاقة للدروس المستفادة في إطار هذه المناقشة، فيما يتعلق بكيفية تعاون المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مع مجلس الأمن والأمم المتحدة في إيجاد الحلول لبعض المسائل التي أشار إليها الممثلون الآخرون.

ولا يمكنني تجاهل البيان الذي أدلى به ممثل جامعة الدول العربية، الذي تكلم عن أمر أرى أنه من صميم حل الصراعات، وأود التأكيد على هذا الجانب: فعالية مجلس الأمن في حل المسائل الخطيرة. فما الذي قاله ممثل جامعة الدول العربية بالضبط؟ قال إن على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. ويبدو هذا الأمر بديهيا للغاية تقريبا، غير أنه ليس كذلك في الواقع. والسمة المميزة هنا هو أن بعض الذين يجلسون في هذه القاعة بصفتهم أعضاء دائمين ويتمتعون بحق النقض، يستخدمون ذلك الحق المنصوص عليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبموجب النظام الداخلي لمجلس الأمن، يعوقون حل الصراعات في كثير من الأحيان جراء استخدام ذلك الحق.

وأود أن أقارن ذلك مع ما يعرف لدينا بمبدأ أمريكا الجنوبية. فكيف نتخذ القرارات في إطار جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية؟ تتخذ القرارات في هاتين المنظمتين على أساس الإجماع عندما يكون هناك صراع. وذلك هو التمييز الواجب علينا. وتتمتع جميع الدول والمؤسسات الوطنية في منطقتنا بما نسميه حق النقض عادة، وهو أمر متأصل في جميع السلطات التنفيذية. غير أن تصريف الشؤون الحكومية شيء، والتصدي للصراعات شيء آخر تماما. فعند إدارة صراع يشمل حق النقض، يصبح الوضع أكثر صعوبة، بل مستحيلا في بعض الأحيان.

وعليه، نرى أن من الضروري إعادة النظر في تشغيل مؤسسات الأمم المتحدة بشكل عام، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بمجلس الأمن، الذي يلبي مقاصد مختلفة، كانت قائمة منذ إنشاء المنظمة. ففي مواجهة خطر المحرقة النووية خلال الحرب الباردة كان حق النقض على وجه التحديد لمنع حدوث محرقة كهذه. وفي أعقاب الحرب الباردة لم تعد جميع الأطراف المعنية المشاركة في تلك الحرب والجالسة إلى هذه الطاولة اليوم، طرفا في أي صراعات رئيسية. ونحن بحاجة إلى إعادة التفكير في الكيفية التي تعمل بها هيئات هذه المنظمة. ذلك لأن هذا عالم جديد وواقع جديد به مشاكل جديدة لا يمكن معالجتها بالأدوات والأساليب القديمة، لأنها لن توفر لنا إجابات شافية. وذلك ما نعنيه عندما نتكلم عن ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء، لا على أساس المصالح الخاصة لكل بلد يتمتع بحق النقض، بل لأجل ضمان السلم والاستقرار حقا.

وفي ذلك الصدد، يمكننا القول اليوم أن أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية منطقتان يسودهما السلام. ويضطلع بلدي

بدور قيادي في مجال الطاقة النووية. ويضطلع بدور قيادي أيضا في جهود عدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. لقد تكلم ممثل جامعة الدول العربية عن الصراع الذي يؤثر سلبا على الشرق الأوسط الآن، فيما يتعلق برفض قبول الدولة الفلسطينية، الأمر الذي يلحق الضرر ليس بالبلدان العربية فحسب، بل بكثير من بلدان العالم الأخرى، بما في ذلك بلدي.

وهناك صراع في منطقتنا – كما ذكر ممثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – بسبب عدم احترام قرار صادر عن الأمم المتحدة بشأن ضرورة أن يشرع بلدي والمملكة المتحدة في إجراء محادثات ومفاوضات في سياق ما قررته الأمم المتحدة في قرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠) الذي اتخذ في عام ١٩٦٥، بشأن السيادة على جزر مالفيناس. وليس هذا وضعا لتغليب الأهواء ولا للقول مرة أخرى ”إننا على حق“. بل نقول ببساطة إننا نرغب في تنفيذ قرار الأمم المتحدة، وأنه يتعين على البلدين الجلوس معا لمناقشة هذه المسألة المختلف عليها والمثيرة للجدل. وأرى أن هناك طريقة للشروع في حل تلك الصراعات.

وقد أشير سلفا إلى أن هناك خلافا في الآراء. ويمكن وجود تلك الآراء بشأن المسائل التي لم تحلها الأمم المتحدة.

بيد أنه عندما تعتمد المنظمة، التي انضممنا جميعا إليها والتزمنا جميعا باحترام قراراتها، قرارا في الجمعية العامة – أعلى هيئات المنظمة – فإن الأمر لا يتعلق بمسألة اختلاف آراء، بل بقرار للأمم المتحدة وما إذا كنا على استعداد للامتثال لالتزاماتنا كأعضاء.

أذكر هذا على سبيل المثال فحسب، إذ أنني لا أريد أن أبدأ جدلا هنا. لكنني فعلت هذا لأنني أعتقد أن القضايا التي يشهدها العالم كثيرة جدا وخطيرة جدا إلى درجة أن قضية السلام والأمن لا تصبح مجرد مفهوم عسكري، ولكن أيضا مفهوم اقتصادي أساسا. تتطلب أزمة عام ٢٠٠٨، التي لا تزال مستمرة وفاقمت من النزاعات القائمة، منا جميعا أن نتخذ موقفا مختلفا، ونعيد التفكير في الكيفية التي نعمل بها في إطار منظماتنا وننظر في كيفية تغيير القواعد والتفكير في وسائل جديدة تسمح لنا أن نكون فعالين وتصميمها. إذ أعتقد أننا، في نهاية المطاف، سوف نكسب احترام المجتمع العالمي عندما نكون قادرين على إظهار أننا فعالون في الطريقة التي نعمل بها. تعني الفعالية في كيفية إدارة الأمور الوساطة، وتعني التوصل إلى حل عن طريق هذه الوساطة، خاصة عندما تكون الوساطة هي موضوع قرار لأعلى هيئة. تسير الأمور على هذا النحو في كل دولة من دولنا عندما يتخذ البرلمان قرارا وتحترمه السلطة التنفيذية. علينا أن نفهم هذا التشابه إن أردنا التعامل مع الحكم العالمي.

لقد قيل الكثير أيضا هنا عن حقوق الإنسان. وأفخر بأن أقول إن بلدي مثال عندما يتعلق الأمر بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بعد أن عانينا في السبعينات من القرن الماضي من واحدة من أفظع الدكتاتوريات، التي لم تؤد إلى اختفاء المواطنين الأرجنتينيين فحسب، بل ومواطني البلدان الأخرى. ونحن أيضا رواد في هذا المجال. لقد أنشأنا، مع البلدان الأخرى، مجلس حقوق الإنسان، ورحبنا بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، مع فرنسا والبلدان الأخرى المشاركة في وضعها.

هذه هي الأفكار التي أردت أن أتشاطرها، والتي لا أدعي أنها تحمل في طياتها غطرسة حقائق منزلة أو مطلقة. أردت فقط أن أبين كيف تغلبنا نحن في أمريكا اللاتينية على حالات بالغة الخطورة في المنطقة عن طريق استخدام صيغة لا يمكن لأحد باستخدامها أن يغادر الطاولة إلا بعد تسوية المسألة عن طريق توافق الآراء.

أخيرا، كما فعلت مع الأمين العام بأن كي – مون عندما تفضل باستقبالي مرة أخرى في اجتماع خاص، أود أن أعرب عن ضرورة وضع قواعد عالمية لكفالة سيادة الدول وخصوصية المواطنين في جميع أنحاء العالم، في ضوء الأحداث الأخيرة المعروفة جيدا. أعتقد أن أشياء كثيرة حدثت منذ سقوط حائط برلين. كان أحد أوضح أسباب سقوط حائط برلين، في المقام الأول، أن المواطنين على الجانب الآخر منه يريدون العيش في حرية ودون مراقبة. بالأمس، تذكرت فيلما رائعا، أثق في أننا جميعا نعرف أنه حصل على جائزة الأكاديمية (الأوسكار) هنا في الولايات المتحدة، ”حياة الآخرين“، الذي عرض شعور المواطنين بأنه يجري التجسس عليهم ومراقبتهم. أعتقد أن هذا يبين القيم التي أسهمت في إيجاد المثل العليا للديمقراطية، المثل العليا المتمثلة في أننا يمكن أن نعيش ونتعايش في تعددية وتنوع، مع أفكار مختلفة، لكن دون أن تؤدي بنا الأفكار المختلفة لأن نصبح أعداء للدولة أو المواطنين الآخرين. ينبغي تبني هذه القيم مرة أخرى، لأنها هي المفاهيم التي يرتكز عليها الميثاق الذي اعتمد في سان فرانسيسكو والعديد من الاتفاقيات التي انضممنا إليها. إنني أعتقد حقا أننا جميعا، في صميمنا – نعم، في بعض الحالات أكثر من غيرها – نعتقد نفس الشيء. المسألة ليست مجرد مسألة حساسية أو فيض فكرى. إنها وسيلة ذكية، لعلها أذكى وسيلة، لكفالة أن أكبر عدد ممكن من مواطني العالم يعتبر الديمقراطية أفضل طريقة للحياة. إنني أؤمن بأن السلام والأمن والنمو الاقتصادي والشمول واحترام حقوق الإنسان والخصوصية الفردية هي حقوق غير قابلة للتصرف لا أحد مستعد للتخلي عنها.

ولهذا السبب أردنا عقد هذه المناقشة اليوم بشأن كيفية تعاون المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مع منظمتنا الأم، الأمم المتحدة، لكفالة أن يكون لدينا عالم أكثر سلاما وأكثر أمنا. يجب علينا أيضا أن نذكر أن السلام والأمن ليس مفهوما عسكريا. هناك من يقولون إن السلام والأمن لا يمكن أن يتحققا إلا عن طريق السلاح، لكن هناك الكثير من الأمثلة عبر آلاف السنين من تاريخ البشرية تبين لنا بوضوح أن ما يبني حقا المجتمعات ويكفل تحقيق الاستقرار هو القيم والمثل العليا المستعد مجتمع ما، وملايين الأفراد في جميع أنحاء العالم، لتقديم أرواح أفراده دفاعا عنها. لقد شهدنا هذا في ثورات التحرير في القرن التاسع عشر، ولا سيما في الأمريكتين، وفي أفريقيا في القرن العشرين. تحتاج القرية العالمية اليوم إلى نوع مختلف من التحرر والاستقلال.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

ما زال لدينا ٣٠ متكلما مدرجة أسماؤهم على قائمة المتكلمين. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣|١٥.